جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية

إعداد الطالب
حامد عيد الجهني

اشراف
الدكتور سليم القيسي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2013

أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية........
حامد عيد الجهني
جامعة مؤتة، 2013

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حامد عيد الجهني الموسومة بـــ:

اتماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. سليم احمد القيسي		2013/12/11	مشرفاً ورئيسا
د. عبدالعزيز علي الخزعلي		2013/12/11	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2013/12/11	عضواً
د. احمد فلاح العلوان		2013/12/11	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لاتُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الاهداء

اهدي هذا الجهدالى والدي...

والى جميع اخوتي...

حامد عيد الجهني

الشكر والتقدير

اتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير الى استاذي الدكتور سليم القيسي، كما اتقدم بجزيل الشكر الى الاساتذه الاكارم اعضاء لجنة المناقشه الاستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزعلي والدكتور رافع الخريشا والدكتور احمد علوان لتفضلهم بالمشاركه في مناقشة هذه الرساله.

كما اتقدم بجزيل الشكر الى جميع الاساتذة الاكارم في قسم علم الاجتماع متمنيا لهم جميعا دوام الصحة والعافية.

حامد عيد الجهني

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى

قائمـة الجداول

الملخص

أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية

حامد عيد الجهني

جامعة مؤتة، 2013

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التاليه:

1. التعرف على حجم ظاهرة جرائم النساء في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية . وتحديد أنماط الجرائم المرتكبة من قبلهن.
2. التعرف على العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للنساء في المنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية.
3. التعرف على الخصائص والسمات الشخصية والنفسية للنساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.
4. التعرف على أثر كل من متغير العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.
5. استخلاص بعض النتائج العملية التي يمكن أن تفيد في الحد من أشكال ومظاهر جرائم النساء .والوصول إلى أفضل الطرق والحلول التي يمكن من خلالها الحد من ميول النساء نحو السلوك الجرمي وما له من تأثير على المرأة ذاتها والمجتمع المحيط بها.

ودلت نتائج الدراسة الى ان اكثر العوامل الدافعة وراء ارتكاب النساء للجريمة والمعبرة عن العلاقة مع الاسرة في المجتمع السعودي هي الاسرة والاصدقاء وسوء العلاقات الاسرية كما اشارة عينة الدراسة الى تسلط وقسوة وشدة تعامل الاباء والامهات مع الابناء ووجود خلافات اسرية مزمنه فضلا عن عدم شعورهن بالامان وعدم تلبية الاسرة الى توفير الاحتياجات وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع الازواج فقد دلت نتائج الدراسة الى تسلط الزوج وغياب التفاهم الاسري والاستقرار ووجود خلافات اسرية قوية ومشاجرات دائمة وتغييب الاحترام بين الزوج والزوجة داخل الاسرة، وكشفت نتائج الدراسة الى ان اكثر انماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء هي الزنا والدعارة كما بينت الدراسة وجود علاقة بين انخفاض دخل الاسرة وتردي مستوى معيشتها وبين ارتكاب المراة للجريمة.

ABSTRACT

Patterns of crimes committed by women in the Eastern Province of Saudi Arabia and its relationship with some demographic factors

Hamed eid aljahney
Mutah University,2013

This study aimed to achieve a set of goals the following :

1-to identify the size of the phenomenon of crimes of women in the Eastern Province of Saudi Arabia . And identify patterns of crimes committed before them.

2-To identify the driving factors for criminal behavior of women in the Eastern Province of Saudi Arabia.

3-to identify the characteristics and personality traits and psychological for women Mrtkpat crime in the eastern region of Saudi Arabia.

4-identify the impact of each variable age, educational level, marital status, place of residence , the patterns of crimes committed by women in the Eastern Province of Saudi Arabia .

5- draw some practical results that can be useful in reducing forms and manifestations of crimes women . And access to the best ways and solutions which they can reduce the tendency of women about the criminal behavior and its impact on women themselves and the surrounding community.

The results indicated that more driving factors behind the commission of the women of the crime and the mouthpiece of the relationship with the family in Saudi society is the family, friends and poor family relationships as a reference sample of the study and to shed the harshness and severity of treated parents with the children and the existence of differences as family chronic as well as non- coiffed safe and failure to meet Family to provide the needs and regarding the nature of the relationship with her husband has shown the results of the study to shed the husband and the absence of understanding of family and stability and the existence of differences strong family and fights standing and the absence of respect between husband and wife within the family and revealed the results of the study that more patterns of crimes committed by women is adultery and prostitution as The study showed a relationship between low family income and poor standard of living and women between the commission of the crime.

الفصل الاول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

تعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة، ناتجة عن مجموعة من التفاعلات والعلاقات المترابطه بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، وتشكل الجريمة في وجودها حالة حتمية مرافقة للإنسان اينما وجد وفي كافة المجتمعات الإنسانية وبين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية مع وجود اختلافات نسبية تتعلق ببعض المتغيرات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية الموجوده في البناءات الاجتماعية المختلفة وضمن المجتمع الواحد، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان منع هذه المشكلة ولكن الهدف الرئيسي هو محاولة تقليصها والحد منهانسبياً .

أن فهم الجريمة باعتبارها مشكلة اجتماعية ملحة لا يمكن الا من خلال ربطها بابعادها الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والاقتصادية والنفسية والايديولوجية لذلك نجد أن هناك تفاوت كبير في معدلات وانماط وطبيعة الجرائم المرتكبة في المجتمعات الانسانية تبعا للتفاوت في الأبعاد المذكورة سابقاً .ومن هنا نجد خصوصية الجريمة وعموميتها تعود الى هذه الحزمة من الأبعاد المختلفة .فنجد أن الارث الثقافي حول الجريمة قد بدأ بالتركيز على البعد البيولوجي لتفسير السلوك الإجرامي حيث يظهر ذلك جلياً في المنتج الفكري لبعض العلماء مثل لمبروزو وآخرين (John,1996) في حين نجد أن الإرث الثقافي انتقل من التفسير البيولوجي عمومية الجريمة (الى التركيز على الأبعاد الاجتماعية) خصوصية الجريمة لتفسير هذه الظاهرةوتأثير ها على الانساق الاجتماعية المختلفة في المجتمعات الانسانية.

أن المراقب لطبيعة البناءات الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي بشكل عام والمجتمع السعودي بشكل خاص يجد ان هذه التيارات تنعكس بشكل واضح وتؤثر على طبيعة السلوك الاجرامي المتعلق بالذكور بشكل عام والاناث بشكل خاص، وبالرغم من وجود حالة من الضبط الاجتماعي الناتج عن طبيعة الانساق الثقافية السائدة في المجتمع السعودي وخاصة ما يتعلق بالدين والعادات والتقاليد الا أن عملية التغير الاجتماعي والتحول الى سلوكيات متأثرة بالتغيرات التقنية والاجتماعية قد فتحت

المجال امام الانحراف والسلوك الاجرامي للرجال والنساء على حد سواء مع وجود فوارق كبيرة في ميل الأفراد للانحراف والجريمة حسب الجنس او النوع حيث ان معظم الجرائم التي ترتكب في المجتمع السعودي هي جرائم ذكورية الا ان مشاركة المرأة في السلوك الاجرامي اصبحظاهراً للعيان مما يستعدي وجود دراسات مخصصة في هذا المجال للتعرف على طبيعة هذه الظاهرة من حيث حجمها وابعادها ومضامينها واثارها السلبية على المجتمع ككل.

2.1 مشكلة الدراسة:

تشكل جرائم المرأة وانتشارها المتزايد في المملكة العربية السعودية اشكالية تستدعي الوقوف عليها ودراستها بصورة يمكن معها الخروج بحلول عملية تطبق على أرض الواقع للحد من هذا الازدياد المضطرد لهذه الظاهرة، وذلك من خلال التطرق لإشكالية رئيسة تتمحور حولها هذه الدراسة، والتي تتمثل في تحديد أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ومدى ارتباط هذه الأنماط ببعض العوامل الديمغرافية؟

وتبعاً لما تهدف إليه هذه الدراسة وأهميتها، فإن هنالك مجموعة من التساؤلات تثار حول هذه الإشكالية، والتي يمكن أن نوردها على النحو التالي:

1. ما أنماط وطبيعة الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية؟
2. ما العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للنساء في المنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية؟
3. ما السمات الشخصية والنفسية للنساء مرتكبة الجرائم في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في أثر كل من العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية؟

5. ما الوسائل و الأليات التي يمكن من خلالها الحد من أشكال ومظاهر جرائم النساء؟ وما الحلول العملية التي يمكن من خلالها الحد من ميول النساء نحو السلوك الجرمي؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. التعرف على حجم ظاهرة جرائم النساء في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية. وتحديد أنماط الجرائم المرتكبة من قبلهن.
2. التعرف على العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للنساء في المنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية.
3. التعرف على الخصائص والسمات الشخصية والنفسية للنساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.
4. التعرف على أثر كل من متغير العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.
5. استخلاص بعض النتائج العملية التي يمكن أن تفيد في الحد من أشكال ومظاهر جرائم النساء .والوصول إلى أفضل الطرق والحلول التي يمكن من خلالها الحد من ميول النساء نحو السلوك الجرمي وما له من تأثير على المرأة ذاتها والمجتمع المحيط بها.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بانها تحاول:

تسليط الضوء على موضوع على قدر كبير من الأهمية يتعلق بأنماط الجرائم المركبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والعوامل الدافعة لارتكاب هذه الجرائم وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية.

تنبع أهمية هذه الدراسة ايضاً من أهمية دور المرأة في المجتمع وضرورة حمايتها من الانحراف والاتجاه نحو ارتكاب الجريمة، ومدى خطورة إجرام المرأة والتي تنعكس أثاره على الأسرة والمجتمع ككل، باعتبارها اللبنة الأساسية لبناء الأسرة التي تعد الركيزة الأساسية للمجتمع.

إن أهمية هذه الدراسة تظهر بشكل جلي في البحث في هذه ظاهرة جرائم النساء في المملكة العربية السعودية وفي المنطقة الشرقية من الدولة، إذ تسعى هذه الدراسة إلى البحث في هذه الظاهرة من خلال البحث في دوافعها ومظاهرها، في محاولة للوصول إلى تحديد العوامل الديمغرافية المرتبطة بارتكاب المرأة للجريمة في هذا المجتمع، لوضع الحلول والبرامج اللازمة حيالها للحد من هذه الظاهرة على أرض الواقع، والمحافظة على كيان المرأة السعودية من الانجراف نحو الجريمة والانحراف.

5.1 حدود الدراسة :

يمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوء المحددات الآتية:

المحدد المكاني: المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

المحدد البشري: النساء من مرتكبي الجرائم في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

المحدد الزماني: تطبيق إجراءات الدراسة خلال العام 1434/1435.

6.1 مصطلحات الدراسة :

النمط: لفظ نمط هو طريقة للتنصيف ويمكن القول بان الشخصية تورث أنماطاً سلوكية لكل منها خصائصها والنمط هو زملة من السمات أو مستوى أرقى تنظم فيه السمات وهناك أنماط جينية ومعرفية وا دراكية وأنماط للشخصية، ويعرف النمط بأنه مجموعة من السمات المرتبطة تماماً بالطريقة نفسها التي تعرف بها السمة بوصفها مجموعة من الانفعالات السلوكية.

الجريمة: استند تعريف الجريمة في النظام الجنائي السعودي على تعريف الفقه الإسلامي لها، حيث عرفها بأنها "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير

وتعرف الجريمة قانونياً بأنها "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكبه عقاباً ، (حسن،1983).

المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية: وهي المنطقة التي تقع في شرق المملكة العربية السعودية وتضم محافظات: الأحساء، القطيف، الخبر، حفر الباطن، الجبيل، الخفجي، رأس تنورة، النعيرية، بقيق، قرية العليا.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

السلوك الإجرامي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع دون الأخر، أو دولة دون الأخرى، وهو كذلك لا ينصب على فئة معينة في المجتمع أو الدولة دون فئة أخرى، ولكن عندما نلحظ وجود فئة معينة في المجتمع لديها نزعة نحو الإجرام بشكل مضطرد، يحملنا على البحث في هذه الإشكالية وسبر أغوارها، خاصة إذا كانت هذه الفئة تتمثل في النساء، هذه الفئة التي أصبحت مع تطور المجتمعات لها دور رئيسي وفعال في بناء المجتمع ككل وليس فقط الأسرة والأبناء.

فقد كان السلوك الإجرام في السابق ينصب وبشكل كبير على الرجال ودون النساء، فقد أصبح مع دخول المرأة معترك الحياة ومشاركة الرجل في كافة ميادين المجتمع، بالإضافة إلى تعرف المرأة على مظاهر اجتماعية لم تكن معروفة لديها في السابق، أحد العوامل في تغيير السلوك الشخصي للمرأة، وتجاه هذا السلوك للإجرام كما هو الحال عليه لدى الرجل.

ولما كان من الثابت من الدراسات والأبحاث المتخصصة في علم الجريمة يشير إلى ارتفاع نسبة جرائم المرأة في المملكة العربية السعودية بشكل مضطرد، والتي لها أثر بارز في تراجع القيم الاجتماعية التي تعمل على دعم الأواصر بين الفرد والجماعة بشكل عام .وبالتالي تضعف مقدرة قطاع لا بأس به من هذه الفئة على الحياة الأسرية المستقرة والعمل المنتج والولاء للمجتمع الكبير، إذ أن المجتمع الذي تتمكن الجريمة من نساءه يسير نحو الهاوية وتسقط القيم والمثل العليا فيه.

وبشكل عام،ونظراً لأهمية هذه الدراسة وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف بناء على الإشكاليات التي تثيرها، فإنه يحتم علينا الإلمام ببعض ما يتعلق بحالة المجرم وظروفه الشخصية والبيئية سواء أكان رجلا أو امرأة، وهو ما يستدعي البحث والدراسة في طبيعة السلوك الإجرامي، إذ أن الكشف عن سببية الجريمة أمر لازم قبل الانتقال بالظاهرة الإجرامية إلى مرحلة الوقاية والتي تتصل بعموم علم السياسة الجنائية على أقسامها المختلفة تشريعيا وقضائيا وعقابيا، حيث أن التشخيص يسبق العلاج ولا يمكننا

أن نحدد الوسائل التقويمية في مجال الجريمة– عقابية كانت أم علاجية –قبل أن نحدد سبب الظاهرة الإجرامية ذاتها (السيد،2004، ص66).

وفي سياق متصل، ولما كانت سلوك المرأة الإجرامي له أسبابه أو عوامله المؤثرة فيه، فقد ذكرت الدراسات الخاصة في هذه الإشكالية عن أهم هذه العوامل، وبدورنا سنبحث في العوامل المؤثرة على سلوك المرأة بشكل عام، وذلك كمدخل نظري لدراستنا الواقعية عن هذه العوامل وتأثيرها على سلوك المرأة الإجرامي بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بخصوصية المرأة وجرائمها، فإن أغلب الدراسات التي تناولت إشكالية جرائم المرأة تتفق في نتائجها على أن هنالك أنماط أو صور من الجرائم ترتكب من قبل النساء بصورة أكثر من الرجال، بحيث يطلق عليها جرائم خاصة في المرأة، إلى جانب جرائم أخرى تشترك فيها المرأة مع الرجل،وا ٕن اختلفت الوسائل المتبعة من قبل المرأة لارتكاب هذه الجرائم عن تلك الوسائل التي يستخدمها الرجال وخاصة في مسألة العنف المستخدم في ارتكاب الجريمة.

وتأسيسا على ما تقدم، سنلي الضوء في هذا الجزء من الدراسة– وبشكل مقتضب بعيدا عن الإسهاب –على بيان أهم النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، ومن ثم تحديد وتحليل تفسير الظاهرة الإجرامي للمرأة والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى بيان أنماط جرائم المرأة، وذلك على النحو التالي:

1.1.2 النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

هنالك العديد من الدراسات المتخصصة في دراسة علم الإجرام تناولت في طياتها النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات أشارت إلى عدة نظريات في هذا الخصوص، والتي تزايدت مع تطور علم الإجرام والتي بدورها تختلف من حيث رؤية كل منها إلى الظاهرة الإجرامي، إلا أن هذه النظريات في جميعها تصب في ثلاثة نظريات رئيسة تتمثل في النظرية التكوينية بقسميها البيولوجي والسلوكي، والنظرية الاجتماعية،وأخيراً النظرية التكاملية.

وسنقوم بتفصيل هذه النظريات على النحو التالي:

1.1.1.2 النظرية التكوينية:

يعتبر العالم سيزار لمبروزو أحد رواد هذه النظرية، والتي استند عليها من تفسير بيولوجي للمجرم كتفسير لسلوكه الإجرامي، حيث يرى بأن العوامل الوراثية تعتبر من العوالم الرئيسة التي تدفع الشخص إلى ارتكاب الأفعال الجرمية، وبذلك تفسر هذه النظرية السلوك الإجرامي انطلاقاً من وجود تكوينات عضوية محركة للفعل الإجرامي . ويخلص) لمبروزو (في هذه النظرية بأن الصفات الارتدادية الخالقة مع المجرم تتوافر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم، وأن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة و إنما تؤدي إلى توافر ميل نحو الجريمة ما لم يكن مقترنا بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد.

وفي تفصيل أوسع وأدق لهذه النظرية وتجنبا لما تعرضت له من انتقادات، فقد صنف (لمبروزو) المجرمين إلى عدة أصناف وذلك بدمج بعض العوامل الاجتماعية معها، وهذه الأصناف هي:

المجرم بالفطرة والميلاد :حيث يتميز هنا المجرم بصفات مورثة خاصة يرتد بها إلى عصر الإنسان البدائي، ومن هذه الصفات ما هو عضوي أو خلقي، ومنها ما هو خاص بالحواس، كمان يعتبر من هذه الصفات ما هو عام ومشترك بين جميع المجرمين ومنا ما هو خاص بجرائم معينة.

المجرم المجنون: حيث يعزى الميول الإجرامي لهذا الشخص نتيجة تأثير مرض عقلي، ويشم ذلك المرض الصرعي الوراثي الذي يؤثر على العضات والأعصاب والتوازن النفسي.

المجرم بالصدفة: تذهب النظرية التكوينية إلى أن المجرم بالصدفة هو شخص لا يميل إلى السلوك الإجرامي بطبيعته، إذ أن ارتكابه للجريمة يعوى إلى مؤثرات خارجية طارئة في الوسط والبيئة التي يعيش بها، فجرائمه تكون غير عمدية أو تنصب على جرائم سياسية.

المجرم العاطفي :يعزى ارتكاب هذا الشخص للفعل الإجرامي لما يتميز به من حساسية مفرطة تجعله خاض للانفعالات العابرة والعواطف المختلفة، والتي تدفعه بالنتيجة لارتكاب الجرم.

وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية في تفسير السلوك الإجرامي، إلا أنها لم تخلو من الانتقادات، مما استدعى إلى التوسع في هذه النظرية لتشمل عوامل عضوية ونفسية واجتماعية تتوافر لدى المجرم تجعله أكثر استعدادا من غيره لارتكاب الجرائم، وبهذه الصورة ظهرت نظرية التكوين الإجرامي، أو كما تعرف بنظرية) الاستعداد الإجرامي .(والتي تستند إلى أن مصدر السلوك الإجرامي هو الشخصية الإنسانية، وأن هذا السلوك هو ثمرة تفاعل الشخصية مع ظروف العالم الخارجي، وبالنتيجة فإن السلوك الإجرامي يكون نتيجة عوامل تتمثل في شخصية المجرم ذاته عند اصطدامها بالوسط الاجتماعي المحيط به_(نجم،2002، ص31)،

وقد ساعدت هذه النظرية رغم ما تعرضت إليه من انتقادات، إلى ظهور النظرية النفسية في تفسير السلوك الإجرامي على يد العالم فرويد، والذي أرجع السلوك الإجرامي إلى التكوين النفسي وحده، حيث يرى فرويد بأن اضطرابات الجهاز النفسي للإنسان لها تأثير مباشر على سلوكه الإجرامي، وذلك بمظاهر ثلاث على النحو الآتي (عبدالستار ،1985 ، ص 38).

النفس ذات الضهوة أو الذات الدنيا الأنا الدنيا: وهي التي يرمز لها فرويد بكلمة (ID)، ويقصد بها مجموعة الغرائز والنزعات والميول الفطرية لدي الفرد التي لا يتقبلها المجتمع بحالها.وهي مستودع الشهوات ومواطنالتناز ع بين الدوافع والغرائز الموروثة . وهي تنساق وراء اللذةوا ٍشباع الشهوات دون أن تقيم وزناً للقيود الاجتماعية والقيم والمثل المتعارف عليها.

الذات المثالية أو الضمير الأنا العليا :(وقد رمز إليها) فرويد (بكلمة Super (EGO)، ويقصد بها الأنا العليا، والتي تمثل الجانب المثالي والمظهر الروحاني للنفس البشرية .فهي تضم المبادئ الأخلاقية والمثالية المستقاة من القيم الدينية والقواعد الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية .وتعتبر" الأنا العليا "أو ما يعرف بالضمير القوة الرادعة للنزوات والشهوات .كما أنه يقوم بمراقبة" الأنا "في إدانتها لوظائفها وانتقاده أو تأنيبه إذا ما استجاب لنزوات الذات الدنيا، فهذه النفس هي النفس اللوامة .

الذات الشعورية أو العقل الأنا : هذا القسم من أقسام النفس يرمز لها فرويد بكلمة (Ego) ويقصد بها الأنا، وهي دلالة على ذلك القسم الذي تشمل مجموعة الملكات

الفطرية أو الفكرية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها بما يتفق ومقتضيات الحياة الاجتماعية والقيم الأخلاقية .ووظيفة" الأنا "عند فرويد هي محاولة التوفيق بين متطلبات الأنا العليا من جانب وبين النزعات الفطرية الغريزية التي تصعد من الذات الدنيا، وهو ما يعبر فرويد بصوت الضمير.

وقد اهتم علماء النفس بالقسم الأخير من أقسام النفس الذات الشعورية أو العقل لدى فرويد، بحيث قسموه إلى ثلاثة مراتب، أولها الشعور أو العقل الظاهر متمثلاً في وسيلة الإدراك المباشر والوعي والإحساس والتخيل والنقد والحكم على الأمور .أما القسم الثاني فهو ما قبل الشعور أو العقل الكامن، ويقصد به الأفكار والخواطر والخبرات التي في وسع الإنسان أن يستدعيها ويستحضرها باختياره كلما أراد .أما القسم الأخير فهو اللاشعور أو العقل الباطن، وهو الذي يحوي الأفكار والخواطر وكل ما انتاب الشخص من حوادث تركت بصماتها بداخل النفس، والتي لا سبيل إلى إيقاظها إلا في حالات الاستثنائية كحلم أو نوبة حمى أو عن طريق التحليل النفسي،(نجم، 2002، ص34).

وباستقراء تفسير السلوك الإجرامي استناداً إلى هذه النظرية، يتضح لنا بأنها ترجع أسباب السلوك الإجرامي إلى أسباب مرضية عقلية، عضوية، نفسية، وعلى الرغم من أهمية هذه الأسباب في تكوين السلك الإجرامي، إلا أنها لا تعتبر العامل المفسر الوحيد لظاهرة السلوك الإجرامي، وهو ما ثبت مع تطور الفكر الإنساني وازدياد الدراسات حول هذه الظاهرة والتي سعت إلى البحث عن عوامل رئيسة أخرى تفسر السلوك الإجرامي، وخاصة العوامل الاجتماعية كما سنرى في النظرية التالية.

2.1.1.2 النظرية الاجتماعية

لم يقتصر الاهتمام في السلوك الإجرامي على علماء النفس كما رأينا سابقاً، إذ دأب علماء الاجتماع إلى دراسة ظاهرة السلوك الإجرامي وتحليلها بغية الوصول إلى القوانين الاجتماعية، وهو ما أثمر بظهور هذه النظرية التي تنطلق في تفسيرها للسلوك الإجرامي استناداً على أن السلوك الإجرامي هو سلوك إنساني ينشأ داخل المجتمعات ويرتبط بها وجوداً وعدماً، فهي نظرية تنطلق من دراسة الظاهرة الاجتماعية كحقيقة

مستقلة عن الظواهر الطبيعية والبيولوجية والنفسية، واعتبار السلك الإجرامي ظاهرة اجتماعية تحدث داخل المجتمع أو داخل جماعة من الناس ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً يحتاج التعرف على هذا السلوك إلى دراسة الحقائق الاجتماعية الموضوعية التي ترتبط بينه وبين التنظيم والبناء الاجتماعي، ومختلف عمليات التفاعل والتغير الاجتماعي، (السراج، 1990 ص279-277).

وبهذه الصورة، ولما كان السلوك الإجرامي هو نتيجة عوامل تكوينية وعوامل خارجية، وبذلك فإن النظرية الاجتماعية تصنف العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي على النحو التالي (نجم،2002 ، ص 37وما بعدها).

العوامل الفردية أو الداخلية :وهي تشمل الوراثة والذكاء والجنس والسنوا ٍدمان المسكرات والمخدرات.

وقد ذكرنا فيما سبق حول النظرية التكوينية وأثرها على السلوك الإجرامي، كالمرض العضوي أو النفسي، والشذوذ الغريزي. ونضيف هنا أصحاب النظرية الاجتماعية إلى أثر الوراثة في السلوك الإجرامي، إذ قد يرث الشخص من أصوله بعض الصفات المميزة وكذلك طرق مسلكه وتصرفاته وتفكيره، وعلى الرغم من عمومية تأثير الوراثة على السلوك الإجرامي إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن للوراثة أثر على الاستعداد الإجرامي، أي أن الوراثة ليس لها أثر حتمي على السلوك الإجرامي، بحيث قد يقتصر فقط على قوة التوجيه .أما بالنسبة لعامل الذكاء كعامل تكويني للشخصية فله أثاره على السلوك الإجرامي، حيث يرتبط الذكاء بمجموعة من الإمكانيات والقدرات المستقبلة التي تمكن الشخص من انتهاج سلوك معين يتفق ويتلاءم مع ظروف بيئته وما يصادفه من مواقف.

وفي جانب أخر، فقد اثبت الدراسات أن السن له دور بارز في السلوك الإنساني، إذ يصاحب المراحل العمرية المختلفة للإنسان تغيير خارجي يتعلق بالتكوين العضوي والنفسي، وتغيير خارجي يتعلق بالبيئة والوسط الاجتماعي المحيط بالإنسان. ومما لاشك فيه أن هناك صلة بين مراحل العمر والسلوك الإجرامي، ذلك أن الإحصاءات الجنائية قد كشفت عن أن لكل مرحلة من مراحل العمر خصائص وسمات عضوية ونفسية تترك آثارها على كم ونوع الإجرام في كل طور من أطوار

الإنسان .فالبين أن نسبة الإجرام تبدأ في الارتفاع مع بداية مرحلة المراهقة، ثم تبلغ ذروتها في مرحلة الشباب، حتى تأخذ في الهبوط التدريجي في مرحلتي النضج والشيخوخة.ونتيجة لما يصاحب مرحلة المراهقة من تغيرات عضوية وفسيولوجية فإننا نلحظ ارتفاع معدلات الإجرام بين الأحداث المراهقين، فضلاً عن تميز جرائم هؤلاء بالتنوع ما بين جرائم الاعتداء على الأموال، وجرائم الاعتداء على الأشخاص ، وجرائم الاعتداء على العرض.(السيد،2004 ، ص140).

وفي نطاق أخر، فقد أثبت الدراسات الباحثة في ظاهرة السلوك الإجرامي إلى أن إدمان الخمور والمخدرات يعتبر من العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، فقد يرجع ذلك لما للخمر من تأثير على التكوين العضوي والنفسي للشخص .فتناول المسكرات يحدث هياجاً في الانفعالات ويثير الدوافع الغريزية وينال من القدرات الذهنية ويساعد على الإصابة بكثير من الأمراض والعقلية والنفسية والعصبية، الأمر الذي يضعف من قدرة السكير على التحكم في أفعاله ويجعله أكثر جرأة إقداماً على ارتكاب الجرائم .وكذلك الحال بالنسبة لإدمان المخدرات والذي صلة وثيقة بالظاهرة الإجرامية. وقد تفسر هذه الصلة بما للمخدرات من تأثير على التكوين العضوي والنفسي للفرد. فهناك أنواع من العقاقير المخدر قد تسبب اضطرابات عضوية ونفسية وعصبية للفرد، فتورث من يتعاطاها روح العنف والمغامرة وتوقظ الميول الفطرية والغرائز، مصحوباً كل هذا بنوبات هذيان وغضب عنيف وانحطاط أخلاقيوأحياناً تخلف عقلي ناشئ عن طول فترات الاستيقاظ،كما أن بعض الأنواع الأخرى قد تسبب الخمول وركود الملكات الذهنية وتنمي روح الاستهانة وعدم الاكتراث بالآخرين ، وتدخل من يتناولها في نوبات عصبية وتشنجية إذا قلت نسبة المخدر في الجسم، الأمر الذي قد يدفع المدمن إلى ارتكاب الجرائمتلمساً للمخدر .(السيد،2004 ، ص161-156).

العوامل الخارجية أو البيئية :تقسم إلى عوامل طبيعية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وقد أشارت الدراسات إلى أن العوامل الطبيعية أو الجغرافي لها تأثير على السلوك الإجرامي، وذلك من خلال اختلاف المناخ وأثره على السلوك الإجرامي، وكذلك علاقة الجريمة بالعوامل الحضارية من حيث تقسيمها إلى مدن وأرياف.(عوض،1989، ص 303وما بعدها).

أما العوامل الاجتماعية وارتباطها في السلوك الإجرامي، فهي مجموعة العوامل المشكلة للوسط الاجتماعي المحيط بالفرد منذ ولادته وحتى لحظة ارتكابه الجريمة، وهي تشمل الأسرة والمسكن والمدرسة والعمل والأصدقاء.

ولم ينأى الباحثون عن دراسة ارتباط العوامل الاقتصادية كمحيط خارجي للفرد بسلوكه الإجرامي، وذلك بدراسة الوضع الاقتصادي العام في الدولة وأثره على السلوك الإجرامي، وذلك من حيث التحولات والتقلبات الاقتصادية في الدولة، بالإضافة إلى دراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالفرد نفسه، وذلك من حيث الفقر والبطالة. (عبد الستار،1985، ص 190وما بعدها).

أما العوامل الثقافية وارتباطها في السلوك الإجرامي فقد كانت محلاً للدراسة، حيث بينت هذه الدراسات أن لهذه العوامل أثاراً سلبية وايجابية على ظاهرة السلوك الإجرامي، وذلك من حيث التعليم والدين، ووسائل الإعلام

3.1.1.2 النظرية التكاملية

نظراً لما تعرضت له النظرية التكوينية والنظرية الاجتماعية لانتقادات في تفسيرها لظاهرة السلوك الإجرامي، حيث ركزت هذه النظريات اهتمامها على عامل وأغفلت عوامل أخرى كثيرة ، أو حاولت أن تقدمتفسيراً جزئياً لنمط إجرامي معين على وجه التحديد فضلاً عن هيمنة فكرة الحتمية على كافة النظريات السابقة، بمعنى أن العوامل العضوية أو النفسية أو الاجتماعية واحة بعد الأخرى تقتضي حتماً ارتكاب السلوك الإجرامي، إذ أن السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة فردية في حياة الفرد وكذا ظاهرة اجتماعية في حياة المجتمع، فيجب أن يأتي التفسير جامعاً لكلا الأمرين في ذات الوقت،وا ٕلا جاء التحليل قاصراً مشوباً بالعوار. فالظاهرة الإجرامية تستعصي بحسب طبيعتها على التفسير الأحادي الذي يردها إلى عامل بعينه .ومن هنا نشأ الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية الذي يجمع بين الاتجاه التكويني والاتجاه الاجتماعي في إطار تفسير واحد تلتقي فيه عوامل شخصية بأخرى اجتماعية، فالظاهرة الإجرامية تنبع من" إنسان يعيش في مجتمع، أو هي بالأحرى فاعل وفعل ولا يمكن اجتزائها في أحدهما فقط. (السيد،2004، ص 106وما بعدها).

وبناء على ذلك، فإن الظاهرة الإجرامية هي نتائج لمجموعة من العوامل مرتبطة بالتكوين الذاتي للفرد، بالإضافة إلى ما يتأثر به من محيطه الاجتماعي، وبهذه الصورة فقد قيل في التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية عدة نظريات ومن أهمها :

نظرية التكوين الإجرامي :تقوم هذه النظرية على فكرة الاستعداد الجرمي، حيث يرى العالم) دي توليو (صاحب هذه النظرية، أن الجريمة تعبر عن وجود نوع من عدم التوافق الاجتماعي، والذي ينشأ عن وجود حالة استعداد خاص للجريمة، وهذه الحالة كامنة في شخص المجرم ولم تخرج إلى النور إلا بسبب وجود خلل عضوي ونفسي يضعف من قدرة الشخص على التحكم في نزعاته وميوله الفطرية) قوى الدفع للجريمة، ويجعل الشخص أكثر استجابةللمؤثر ات الخارجية المحفزة أو المفجرة للسلوك الإجرامي .وفي حال التقى الاستعداد الإجرامي بمثير خارجي، نشأ صراع بين نوعي الغرائز .فإذا تغلبت الغرائز الأساسية) القوة الدافعة للجريمة (على الغرائز السامية) القوة المانعة للجريمة (أقدم الشخص على ارتكاب السلوك الإجرامي، والعكس بالعكس. الأمر الذي يفسر لنا علة ارتكاب البعض دون البعض الأخر للسلوك الإجرامي رغم وحدة الظروف البيئية .وبذلك تكون الجريمة وليدة عوامل عضوية ونفسية واجتماعية تتوفر لدى المجرم تجعله أكثر استعداداً من غيره لارتكاب الجريمة (نجم،2002، ص32-31).

نظريةالعو امل المتعددة :يعتبر العالم الإيطالي فيري هو رائد نظرية العوامل المتعددة، والتي تستند في أساسها على النظرية التكوينية في تفسير الظاهرة الإجرامية، إضافة إلى دو عوامل أخرى مصاحبة لها.

وبهذه الصورة، فإن السلوك الإجرامي يكون نتاج لتفاعل ثلاثة أنواع من العوامل الإجرامية، أولها العوامل الأنثروبولوجية، وهي المتصلة بشخص المجرم سواء التي تتعلق بالخصائص العضوية والنفسية للمجرم، أو المتعلقة بالمميزات الشخصية له كالسن والجنس والنوع والمهنة والحالة الاجتماعية .وثانيها العوامل الطبيعية والجغرافية المرتبطة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية، ومثالها الظروف الجوية وتأثير الفصول ودرجة الحرارة وطبيعة التربة والإنتاج الزراعي .وثالث هذه العوامل هو العوامل الاجتماعية، وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تنشأ من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها

المجرم .وهذه العوامل الاجتماعية إضافة إلى العوامل الطبيعية تعتبر وفق هذه النظرية هي الأساس للظاهرة الإجرامية. (السيد،2004، ص104).

نظرية تعدد الأسباب :يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى العالم الإيطالي بندا، حيث ارتكز في هذه النظرية في تفسير الظاهرة الإجرامي على مجموعة من العوامل، وهي لا تخرج على نوعين من العوامل في مجموعها، فهنالك العوامل المحدد، والتي تمثل جملة العوامل ذات الطبيعة التكوينية .وتلك العوامل إما أن تكون عوامل فطرية موروثة كالتكوين العضوي وإما أن تكون عوامل مكتسبة من البيئة المحيطة بالإنسان. وأهم هذه العوامل في نظر بندا تكوين الجهاز العصبي الخاضع لسيطرة المخ مباشرة والذي يسيطر كذلك على سائر الخلايا والأنسجة .أما العوامل الأخرى فتمل العوامل غير المحددة، وهي عوامل شرطية، حيث يتوقف عليها تحقيق السلوك الإجرامي ومثال تلك العوامل الظروف البيئية والوسط الاجتماعي. (عبيد، 1985 ص329).

ومما سبق، نجد بأن الظاهرة الإجرامي هي وليدة مجموعة من العوامل، بحيث لا يمكن القول بوحدة العامل في تفسير الظاهرة الإجرامي، وهذه العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي هي مجموعة من العوامل الفردية الداخلية وأخرى خارجية اجتماعية، بحيث تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض مشكلة سلوك إجرامي لدى المجرم .وهذا القول يدفعنا إلى الاعتقاد بأن العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي يمكن تحديده بالنظر إلى كل جريمة على حدا، بحيث يتم الربط بين ظاهرة إجرامية معينة وصلتها بالعوامل المؤثرة فيها.

أعراض السيكوباثية

تعد الشخصية السيكوباثية نمط من أنماط الشخصية التي تندرج ضمن تصنيف الشخصية غير السوية، ولذلك فإن اضطراب الشخصية السيكوباثية سواء أكان هذا الاضطراب ناتج عن شذوذ عقلي أو ناتج عن شروط بيئية مكتسبة، فإن هذا الاضطراب يتميز في مجمله بعدم القدرة على تقبل المعايير الاجتماعة والأخلاقية السائدة، والذكاء النمطي والاندفاعية ويعيش في ظل اللحظة الراهنة دون أي اعتبار حقيقي للماضي أو المستقبل ودون نظر لسعادة الآخرين، ومن الناحية النمطية فهم غير ناضجين انفعالياً، ولا يتحملون المسؤولية وهم اندفاعيين، وتنقصهم القدرة على

الحكم، ولديهم القدرة على ترشيد سلوكهم بحيث يبدو لهم معقولاً ومرضياً من وجهة نظرهم.

ويلخص كولمان المشار له في (عبدالله،2000) أعراض ذلك النمط من الشخصية بالآتي:

1. فقدان الضمير وعدم كفايته :ويعني عدم القدرة على فهم القيم الأخلاقية ما عدا المستوى اللفظي، كما تعنى عدم القدرة على إصدار الأحكام الخلقية، وبعبارة أخرى فإن هذا يعني عدم القدرة للسيكوباثي على تطبيق الأحكام الخلقية السائدة في مجتمعه على سلوكه، إذ يغش ويسرق ويكذب، ولا يحافظ على الوعد .وأن الضمير لدى السيكوباثي مختل وغير سوي.
2. التمركز حول الذات، والاندفاع، وعدم تحمل المسؤولية: بمعنى أن السيكوباثي لا يهمه سوى نفسهوا ٍشباع رغباته مباشرة .كما أنه كالطفل لا يمكنه تحمل تأخير أو تأجيل إشباع هذه الحاجات ويشعر بالإحباط الشديد إذا ما وقف عائق دون أهدافه فيندفع للحصول على ما يريد دون تحذير من ضمير أو خوف من شعور بالذنب.
3. الذة محددة بأهداف غير واقعية: ويعني ذلك عدم القدرة على تأجيل اللذة الحاضرة إلى كسب مستقبل أو بمعنى آخر عدم القدرة على تأجيل اللذة العاجلة في سبيل لذة آجلة، والسيكوباثي يحيا في الحاضر دون أي اعتبارات واقعية لماضي أو لمستقبل ويستخدم كل ما تصل اليه يديه في سبيل اشباع لذاته العاجلة، وهو غير قادر على مواجهة الملل، ويميل الى التغيير الدائم لعمله، ولديه التناقض الواضح بين مكانته العادية والأنا المثالية، وبالرغم من قلقه فإنه يريد؟ أن يكون رجلاً ما وأن يكون الأفضل ولكن تبدو في سلوكه معاني هزيمة الذات الظاهرة.
4. نقص القلق أو عدم الشعور بالذنب :ينزع السيكوباثي عامة الى عدم الشعور بالذنب تجاه الآخرين، فهو غالباً ما يتخذ مظهر السلوك العدواني تجاه الآخرين دون شعور بالعار أو الذنب، ولا يحاول الاعتذار عن سلوكه وتصرفاته بإظهار الندموا ٍعلان التوبة، وهو قادر على اعطاء أسباب وجيهة لتبرير كثير من تصرفاته قد تخدع الكثيرين مما يساعده في كثير من الأحيان على التخلص من

المآزق الصعبة ليعود ثانياً الى تكرار نفس الموقف ومن المعروف أن الشعور بالذنب عنصر هام في تكوين الضمير.

5. عدم القدرة على الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة:السيكوباثي لا يتعلم من خبرات الحياة العاديةو لا يرتدع من العقاب، ولا ينتفع من التجربة السابقة، وهم لا يعبأون بالنتائج التي يتعرضون لها من أعمالهم أو التي يتعرض لها أقاربهم في المجتمع، فهم يبدون كما لو كانوا متحررين من نتائج أفعالهم.
6. قدرة السيكوباثي على التمويه على انطباعاته وخداع الآخرين:السيكوباثي له شخصية جذابة محبوبة من الآخرين، سلوكه متحرر من الغضب وله قدرة على كسب صداقات الآخرين، ومن الناحية النطية فلديه إحساس جيد بالفكاهة، وعامة فمظهره العام حسن ويبدو مثلاً للترقي الاجتماعي.
7. العلاقات الاجتماعية المعيبة: السيكوباثي يعجز عن اقامة روابط عاطفية أو علاقات متبادلة مع غيره من الأفراد .فما دامت اهتماماته مركزة حول نفسه فلن يسمح لأي أحد آخر أن يدخل عالمه. والصداقه الحقيقية ليست من الخبرات التي يتضمنها نشاطه، ولا يقيم لأحد أي اعتبار مع استعداده للخيانة عند أول فرصة.
8. رفض السلطة الموجوده، وكذلك رفض التأديب:السيكوباثي يسلك كما لو كان النظام الاجتماعي لا يسري عليه، كما أن غالباً ما يظهر عداوة لا يستهان بها نحو السلطة الموجودة، وتظهر تلك العاداوة في شكل الأفعال الإجرامية، الاندفاعية، العدائية، وكثير ما ينساق وراء الأنشطة الإجرامية، ولكنه من الناحية النمطية لا يعد مجرماً محترفاً .
9. قدرته السريعة على تبرير اللوم الذي يوجه الى سلوكه الاجتماعي غير المستحسن: السيكوباثي شخص ينقصه الاستبصار بسلوكه الشخصي، فهو على استعداد دائماً لكي يكذب حتى إذا كان من الواضح له أنه بعيد عنه وغالباً يمَعِد دُ أن يغير من سلوكه ولكنه نادراً ما يفعل، وهو منحل الأخلاق، وقد يكون منحرفاً جنسياً ، ولذلك فهو يشكل حملاً عظيماً على أسرته وأصدقائه، ذلك نظراً للمتاعب التي يخلقها للآخرين.

وكثيراً من أنماط ذلك السلوك قد يوجد أيضاً ولكن بدرجات متفاوتة في كل من السلوك العصابي، والذهاني، وفي الشخصية المضادة للمجتمع غالباً ما تكون ل هذه الأعراض واضحة .وفي هذه الأعراض تكون أكثر عند الذكور منها عند الإناث.

لقد أشار بارديو (Pardue, 2011) إلى أن الشخصية السيكوباثية تتميز بجملة من الخصائص منها العفوية، الكذب المرضي، الخداع، التلاعب، عدم وجود العاطفة، عدم تحمل المسؤولية والسعي وطلب التحفيز والسلوك الإجرامي الخطر والتنوع في ارتكاب الجرائم.

ومن خصائص الشخصية السيكوباثية أيضاً والتي حددها هير (Hare, 1998) وتتمثل بالآتي:

1. الكذب المرضي
2. المكر والتلاعب.
3. عدم الندم أو الشعور بالذنب.
4. التواصل الاجتماعي القليل مع عائلاتهم.
5. قاسي القلب والافتقار الى التعاطف.
6. الفشل في تحمل المسؤولية.
7. السلوك الجنسي اللا أخلاقي.
8. الافتقار الى الواقعية.
9. السيطرة على السلوكيات تكون ضعيفة.
10. يحتاج دائماً للتحفيز ويتعرض دائما للملل.

العودة الى العنف أو الجريمة لدلى السيكوباثيين:

تشير البحوث والدراسات الى أن معدل العودة الى ارتكاب الجريمة لدى المرضى السيكوباثيين عالية جداً .(Porter et al. 2001) وتشير البحوث الى أن هؤلاء المرضى لديهم الاستعداد الى تكرار ارتكاب الجريمة أو القيام بأعمال عنف حيث يسجن مرة أخرى مقارنة بغير السيكوباثيين. وفي دراسة لسيرن وزملائه (Serin, et. al., 1995) أظهرت الفشل لدى المجرمين من الذكور اللذين تمم الإفراج عنهم لمدة مؤقته حيث عادوا لارتكاب الجرائم وبلغ معدل اخفاق السيكوباثيين

(37.5%)في حين لم يواجه أحد من غير المضطربين عقلياً الفشلوا إن ّ معدل الإخفاق أو الفشل خلال اطلاق السراح المشروط تم اختبارها. بينما(7%) من غير المصابين بالسيكوباثيية (الاضطراب العقلي) انتهكوا شروط اطلاق السراح المشروط مقابل (33%) من المصابين بالمرض السيكوباثي(الاضطراب العقلي) انتهكوا شروط اطلاق السراح المشروط. وفي دراسة (Serin, et. al., 1995) والت تضمنت (299)من المجرمين الذكور لمدة ثماني سنوات بعد الافراج عنهم من السجن الفيدرالي الاتحادي وجد أن (65%) من المضطربين عقلياً قاموا بارتكاب جريمة أخرى في غضون ثلاث سنوات، مقارنة مع الذين تم اعتقالهم مرة من الأشخاص غير المصابين بذلك الاضطراب العقلي والذين بلغت نسبتهم.(25%) و وجد أن في غضون الست سنوات من خروج المجرمين من السجن أن أكثر (80%) من السيكوباثين (الاضطراب العقلي) ارتكبوا جرائم وتم اعتقالهم كمجرمي الجنس ثم قاموا بارتكاب أعمال عنف أخرى ومجددة، بالمقارنة مع (20%) من الذين أعادوا ارتكاب الجرائم من غير المصابين بالاضطراب العقلي) السيكوباثية (وهي جرائم تتعلق بالجنس.(Quinsy, et. al., 1995) .

السيكوباثية لدى الإناث:

أجريت أعداد قليلة من البحوث حتى الآن على هذا المرض لدى النساء، والمتضمن تلك النساء المجرمات بشكل عام، وتشير نتائج الأبحاث الى أن عدد النساء المصابات بمرض السيكوباثية أقل بكثير من عدد الرجال المصابين بهذا المرض سواء كانوا أولئك بين عدد السكان أو بين عدد المصابين بهذا المرض والمدانين بارتكاب الجرائم.

وقد ذكر ذلك من سيلكن، وآخرون (Salekin, et. al., 1998) بالاعتماد على البيانات (PCL-R) حيث أن معدل انتشار هذاالمر ض لدى الإناث المجرمات واللاتي هن داخل السجون بلغ (15.5%) مقارنة مع معدل انتشار المرض لدى الذكور المجرمن المصابين بملرض السيكوباثية والتي بلغت نسبتهم ما بين (25%) الى.(30%)

وهنالك أدلة على أن الإناث المصابات بهذا المرض هن أقل عدوانيةوعنفاً من الذكور المصابين بذلك المرض (Mulder, et. al., 1994) فيمكن أن تسيء هذه الإناث المصابات لوظائفهن ولكن في وقت لاحق وليس كما هو لدى الذكور المصابين(hare & Hare, 1997)، ويمكن أيضاً لهؤلاء الإناث المصابات بالسيكوباثية العودة الى ارتكاب العنف أو الجريمة ولكن بنسبة أقل من الذكور المصابين بالسيكوباثية .(Salekin, et. al., 1998) وتشير الأدلة في الواقع الى إن السجينات المصابات بالسيكوباثية لديهن معدلات العودة الى الإجرام لا تختلف عن معدلات العودة الى الاجرام لدى السجينات الغير مصابات بمرض السيكوباثية(Salekin, et. al., 1998).

وفي دراسة روبنز (Robins, 1966) وجدت أن الإناث المصابات بالسيكوباثية اتبعن نفس الأنماط السلوكية الموجودة لدى الذكور، إلا أن كثيراً منهن شاركن في السلوك الجنسي السيء .وظهر من عينة الدراسة إن 79% من الإناث لديهن نشاط جنسي غير طبيعي واهتمام مفرط في الأمور الجنسية وهذه النتيجة شائعة في غيرها من البحوث المتعلقة بالإناث المصابات بالسيكوباثية، ولكن في ظل غياب الأوصاف السلوكية الأخرى، فإن ذلك يشير الى التسمية المرتبط بالسيكوباثية، حيث وجدت بعض الدراسات بأنها قد تكون مرفقة بصورة عشوائية للنساء اللواتي كان يعتقد أنهن يشاركن في نشاطات جنسية غير لائقة.

السيكوباثية لدى الأحداث:

هناك مشكلة رئيسية تتعلق في تحديد السيكوباثية لدى الأحداث إذا ما كان هذا المرض موجوداً لدى هذه الفئة العمرية، يمكن أن يواجه هذا صعوبة في قياس تلك المصداقية، ويعود السبب في ذلك الاستمرار بالتغير والنمو والتطور في هذه الفترة العمرية. ان العديد من المختصين في المجال الاكلينكيي والباحثين قاوموا أي توجه للبحث في مجال السيكوباثية لدى الأحداث .ولاحظ هؤلاء المختصين والمهتمين ان الملامح والسمات لدى البالغين والمصابين بهذا المرض تكون مشابهة لعملية النمو لدىالمر اهقين العاديين .بمعنى آخر، غالباً ما يظهر لدى المراهقين قسوة القلب والنرجسية،وأحياناً قد يخفون الخوف والقلق الذي يصيبهم وغالباً ما يكونون مندفعين

ومتهورين والانخراط في جلسات التحفيز السلوكي لديهم والعديد منهم لا يقومون بالتخطيط الجيد .وعلى الرغم من أن الأحداث في البداية يكونون غير عنيفين في المجتمع، حيث تمثل نسبة المجرمين العنيفين من هؤلاء المراهقين (15%) .(Seagrave & Grisso, 2002)

وفي دراسة أجراها (حنتول،2005)، بعنوان "أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جدة"، والتي هدفت الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والمتمثلة في القتل والسرقة والرشوة والجنس والمخدرات (والمتغيرات الشخصية والتي شملت) السيكوباثية والعدوانية والسيطرة وقوة الأنا .(لدى عينة مكونة من 130 مودعين في سجن محافظة جده .وقد تم اسنخدام المقاييس الخاصة بهذه المتغيرات والمستخلصة من مقياس مينسوتا متعدد الأوجه على النحو التالي: مقياس السيكوباثية، ومقياس العدوانية، ومقياس السيطرة ومقياس قوة الأنا).

وللإجابة عن تساؤلات البحثوفقاً للمتغيرات السابقة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بشقيه السببي المقارن والارتباطي، ونتيجة لتحليل البيانات على أساس متوسط درجات العينة في كل متغير، فقد استخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة التساؤل من حيث المنهج المستخدم وطبيعة العينة، لذلك فقد شكلت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبالر تحليل التباين أحادى الاتجاه واختبار شيفيه البعدي ومعامل ارتباط بيرسون .وقد انتهى البحث الى اظهار فروق دالة بين المجموعات عند التحليل باستخدام تحليل التباين الأحادي، وقد تم التعرف على مصادر الفروق وذلك باستخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، كما اتضح من اختبار معامل ارتباط بيرسون لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الشخصية بأن جميع قيم المعاملات في الارتباط ذات دلالة إحصائيةوبناءً على هذه النتائج أوصى الباحث بإتباع سبل الوقاية من الجريمة قبل علاجها، كما أوصى بمزيد من الأبحاث والتي ينبغي إجرائها في المجتمع السعودي، بهدف التعرف على مختلف الأسباب المؤدية للسلوك الإجرامي وكيفية علاجها حتى ينعم المجتمع بالأمن.

العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع السعودي:

1. التصدع الأسري:

وهو صورة من صور التفكك الأسري الذي بدوره صورة من صور التفكك الاجتماعي الذي يعرفه (Alyovt, 1979 المشار اليه في الغامدي، 2006) على أنه اضطراب أو انشقاق أو صراع على الإجماع يحدث في نطاق جماعة من الجماعات أو في مجتمع، ويؤثر على العادات الاجتماعية السلوكية المقررة أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحققلهذه الأمورأداء ً وظيفياً منسجماً نسبياً دون حدوث توافق له دلالته.

والأسرة هي النواة الأولى والرئيسية في المجتمع ويعول عليها تربية النشء، والتفكك الأسري هو إما اضطراب في البناء أو قصور في الأداء الوظيفي.

ولعل من أبرز النظريات العلمية التي ربطت بين التفكك الأسري والجريمة نظرية "سذرلاند "فنظرية سذرلاند تفسر إن الجريمة تنشأ نتيجة للتفكك الاجتماعي الذي ينشأ بين الجماعات،وا ٕن التفكك الأسري أحد صور التفكك الاجتماعي، فالأسرة في المجتمع القروي على سبيل المثال تسعى إلى إشباع حاجة الفرد الأساسية وتبعث فيه الطمأنينة وروح التعاون والإيثار من خلال طريقتها في التربية وغرس القيم الفاضلة، وتنشئته على قواعد وقوانين معينة وسليمة وبالتالي يمكن التنبؤ بأنماط السلوك من خلال تلك الأسرة (النجداوي،2003).

أما الأسرة التي تعيش في مجتمعات حضرية فإنه ينعدم التفاعل فيما بينها للقصور في أداء وظائفها فيؤدي إلى صياغة مجموعة من القيم والمعايير والأدوار التي ينشأ أفرادها، ويذكر سذرلاند إن الجريمة عادة تنشأ عن الأسرة التي يكون أفرادها ذوي ميول لا أخلاقية أو تتوفر فيهم ظاهرة استخدام الكحول.

كما إنّ الجريمة تنشأ بغياب أحد الوالدين بسبب الوفاة أو الهجرة أو الطلاق أو حتى جهل الأبوين مع وجودهم أو إصابة أحدهم بعاهة مستديمة بسبب مرض عضوي أو نفسي (النجداوي،2003).

وا ٕنّ سوء المعاملة وعدم الاهتمام وكثرة عدد أفراد الأسرة في المسكن علاوة على وجود التعصب العنصري من عوامل التصدع الأسري وبالتالي تظهر الجريمة من خلال ذلك التصدع الأسري.

أما نظرية برجس (Brqes, 1975 المشار اليها في السعد، 2000) ترىإنّ السلوك الإجرامي ينشأ نتيجة للظروف السكنية، وعوامل التغير السكني للجماعة أو الأسرة، أما نظرية (Shomakoy, 1978 المشار اليها في السعد، 2000) فتعزى السلوك الإجرامي إنه نتيجة للوضع الاقتصادي للأسرة وعملية الخلل الموجود في طبيعة الترابط بين الأسرة حيث يجعل من المستحيل تربية الأطفال على السلوك الصحيح.

2. رفقاء السوء:

اهتم علماء الإجرام وعلماء الاجتماع بمعرفة مدى تأثير جماعة الرفاق على علاقة الرفاق ومدى تأثيرها على اكتساب السلوك.

وقد ظهرت عدة نظريات مثل نظرية التعلم الاجتماعي إلى باندورا، 1959 تؤكد على دور الرفاق في التأثير على اتجاه الفرد ونوعية تصرفاته الذي يرى أن الإنسان لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويكتسب السلوك الإجرامي نتيجة لتقليدهم.(القحطاني،2002).

3. الدافع الجنسي:

غريزة الجنس من العوامل الرئيسية التي تدفع الشخص لارتكاب الجريمة وقد تطرق ألإلى أهمية هذا العامل عدد من علماء الإجرام عند تفسير السلوك الإجرامي كما توصلت الأبحاث الميدانية في علم الجريمة إلىأن ّ عدم إشباع غريزة الجنس بالطريق المشروع قد تؤددي إلى ارتكاب الجريمة.

وقد تطرق فرويد، 1887 إلى أهمية الغرائز بشكل عام وعلاقتها بالسلوك الإجراميوخصوصاً الغرائز التي تميز شذوذها المخالف للطبيعة، وذكر بأن السلوك الإجر امي ناتج عن ضعف الأنا العليا أو أنعدامها، كما إن" تايلور "لاحظ تميز المجرمين بشذوذ غريزي لا يتوفر لدى الأفراد العاديين، ومن هذه الغرائز الجنسية عن

عدم إشباعها أو أصابتها بالشذوذ، وهذا يؤدي إلى ارتكاب جرائم العرض (العيسوي،2005).

أنواع الجرائم في المجتمع السعودي:

هنالك أنواع وأنماط للجريمة منتشرة في المجتمع السعودي والتي على أساسها تم تصنيف الجرائم والمجرمين وتجميعهم في فئات، وأنماط إجرامية معينة فالاتجاه العام هو التصنيف الذي يقوم على أساس تحديد الجهة التي وقع عليها الاعتداء.

فعلماء الاجتماعو علماء الإجرام مثل ديتوليو، 1945 عند صنف الجرائم على أساس نمط ونوع الجريمةطبقاً للأفعال التي قاموا بها فعلى سبيل المثال جرائم القتل والحرق العمد والسطو وتأتي في تصنيف واحد، أما علماء القانون فيصنفونها على أساس تحديد التصرفات وأنماط السلوك الممنوعةأمّ ا الطريقة الثانية فهي تقوم على أساس درجة الخطورة في الفعل الإجرامي(البشري،2000)

فالطريقة الأولى :التي تقوم على أساس تحديد التصرفات وأنماط السلوك الممنوعة فإنها تنقسم إلى قسمين:

1. الاعتداءات الموجهة ضد الأشخاص مثل القتل والجرح والسلب والاغتصاب والانتحار والاعتداء المؤدي إلى الوفاة وغيرها.
2. ويتمثل في الاعتداءات الموجهة إلى الممتلكات العامة والناجمة مثل السرقة والسطو والاختلاس والحرق العمد وغيرها.

ومما يؤخذ على هذه الطريقة وجود جرائم عديدة لا تخل في القسمين السابقين وهي الموجهة ضد القيم والمبادئ الأخلاقية مثل لعب القمار والسكر وجرائم المرور وحمل السلاح بدون ترخيص وتهديد السلامة العامة.

وهنالك تصنيفات إضافية تخضع لها أنواع أخرى متعددة من الجرائم ومن هذه التصنيفات الجرائم الأخلاقية، والجرائم المتعلقة بنظام الحكم والتجارة والسمعة الاجتماعية. (العيسوي،2005).

أما الطريقة الثانية :في التقسيم التي تقوم على أساس درجة الخطورة الإجرامية فإنها تقسم الجرائم تبعاً لخطورتها، ودرجة العنف المصاحبة لها، فالقانون الإنجليزية يقسم الجريمة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي:

1. الخيانة العظمى: وهي تلك الجرائم الموجهة إلى نظام الحكم والإحاطة به أو الاتصال بالعدو والتعامل معه وتزويده بالمعلومات التي تمس أمن الدولة وتضر بسلامتها في حالة الحرب والسلم.
2. الجنايات: وهي تلك الجرائم الخطرة مثل القتل والسطو والمسلح والسرقة بالإكراه والحرق العمد.
3. الجنح: وهي الجرائم الأقل خطورة مثل جرائم السكر والاهانات البسيطة والتهديد وغير ذلك.

وفي قانون العقوبات تقسم الجريمة إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي:

1. الجناية: وهي الجرائم التي عقوبتها الإعدام أو الأشغال المؤبدة.
2. الجنحة: وهي الجرائم المعاقب عليها بالسجن الذي يزيد عن أسبوع أو الغرامة.
3. المخالفة: وهي جرائم يعاقب عليها الفرد بمدة لا تزيد عن أسبوع أو غرامة لا تتجاوز جنيه مصري، (يسر،2000).

والنظام الجنائي السعودي يقسم الجريمة على أساس الاعتداء على المصلحة المعتدة التي يدل عليها نص قرآني أو حديث نبوي أو قياس، والمصالح المعتبرة في النظام الجنائي السعودي هي تلك المصالح المعتبرة في الفقه الإسلامي، الدين، النفس، العقل، العرق، النسل، المال، ولذا تقسم الجرائم على هذا الأساس إلى جرائم الاعتداء على الدين وعلى النفس أو على العقل أو على العرف أو على المال.

كماإن ّ الجرائم في النظام السعودي تسمى بموجب العقوبة الخاصة بها ومقدارها بناء ً على ما جاءت به نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن خلال ذلكفإن ّ الجريمة في المملكة العربية السعودية تقسم إلى ثلالثة أقسام وهي على النحو التالي:

1. جرائم الحدود:

وهي الجرائم ذات العقوبات المقدرة شرعا ً، ويترتب على كون جرائم الحدود مقدرة إن العقوبة لها لا تقبل تعديلاً، ولاتغيراًوا ٍنها حق لله تعالى فلا يجوز إسقاطها، ولا الصلح فيها ولا العفو ولا الشفاعة، ويكون استيفاءها وتطبيق عقوبتها من حق ولي الأمر.

ويقصد، (العرابي، 2006) بأن جرائم الحدود معينة ومحدودة، وهي سبع جرائم مما يلي:

أ- جريمة السرقة.

ب- جريمة شرب الخمر، وتشير الإحصائيات الرسمية إن أغلب متعاطي الخمور من الرجال، وتتعدد أنواع الخمور التي تم ضبطها، ولكن النوعية الأكثر انتشاراً وتداولاً بين المتهمين هي تلك الخمور المصنعة محلياً، وتعرف باسم العرق "وذلك لندرة وجود الخمور ذات الصفة الكحولية والكيميائية حيث تقوم الدولة بإحباط عملية تهريبها وتعاقب مهربيها الأمر الذي أدى إلى تداول ذلك النوع من الخمور.

ج- جريمة القذف :وهو الرمي بالفاحشة كأن يقول شخص لآخر يا زاني أو يا لوطي ويتسع معظم القضايا في المملكة على قياس تلك الألفاظ بألفاظ أخرى متداولة بين الناس بحيث تؤدي إلى المعنى للفاحشة وتتفق معها في العلة.

د- جريمة الزغب

هـ- جريمة الحرابة :وهي قيام نفر من الناس بإشهار السلاح في وجوه آخرين، ويقطعون طريقهم بالسطو فيقومون بالقتل والسرقة بما لهم من شوكة وقوة.

و- نظراً لاتساع رقعة المملكة وتباعد المسافات بين المدن، فإن تلك الجريمة تقع، ولكن بنسب قليلة ومتباعدة ويتأثر حدوثها بعوامل اقتصادية قد تزيد من نسب ارتكابها فتؤثر على سلوك بعض المنحرفين ويرتكبون تلك الجريمة، وخصوصاً أثناء مواسم الإجازات حيث ينتقل الناس بين المدن والقرى.

ز- جريمة الردة :وهي الخروج من الإسلام صراحة بالقول أو الفعل، وتشير الإحصائيات الجنائية إلى انعدام ذلك النوع من الجرائم في المملكة.

2. جرائم القصاص والدية.

وهي الجرائم ذات العقوبات المقدرة شرعاً والمعاقب على إتباعها بالقصاص من القاتل أو الدية مقدرة بالمماثلة تجب حقاً للعبد، وتنقسم جرائم القصاص والدية في المملكة إلى قسمين كما أشار اليها (أبو زهرة،2000) ، وذلك على النحو التالي:

1. جريمة الاعتداء على النفس(القتل.)

وهي شروع إنسان بإزهاق روح إنسان آخر بغير حق وتنقسم جريمة القتل في المملكة إلى ثلاثة أنواع:

أ- جريمة القتل العمد :وهو ما تعمد فيه الجاني الاعتداء على المجني عليه، وقرر قتله مستعملاً في ذلك الآلة القاتلة فمات المجني عليه نتيجة لذلك الاعتداء.

ب- جريمة القتل شبه العمد :وهو ما تعمد فيه الجاني الاعتداء على المجني عليه، ولكن لم يقصد قتله مما أدى إلى وفاة المجني عليه نتيجة لذلك الاعتداء.

ج- جريمة القتل الخطأ :وهو عدم تعمد الجاني الاعتداء على المجني عليه ولم يقصد قتله، وجريمة القتل الخطأ في المملكة على نوعين، وهما خطأ في القصد وخطأ في الفعل، وخطأ القصد أن يرمي الرجل شيئاً يظنه صيداً فإذا هو إنسان، وخطأ الفعل أن يرمي الرجل شيئاً يظنه صيداً فإذا هو إنسان، وخطأ الفعل أن يرمي الرجل غرضاً فينحرف عن مساره ويقتل رجلاً آخر معصوماً .

والمحاكم الشرعية في المملكة تقر بعدم وجوب القصاص وامتناعه في جريمتي القتل شبه العمد والخطأ وبالتالي يسقط القصاص وتجب فيه الدية بحيث تكون مغلظة في جريمة شبه العمد على العاقلة والكفارة على القاتل، وتكون الدية مخففه في جريمة القتل الخطأ على القاتلة والكفارة الى القاتل.

2. جريمة الاعتداء على ما دون النفس

وهو اعتداء شخص على آخر فيقطع عضواً من أعضائه كاليد والرجل والعين والأذن والأنف والسن والشفه والأصبع، أو اعتداء يؤدي إلى الذهاب بمنفعة الأطراف مع بقاء أعيانها مثل تفويت منفعة السمع والبصر والشم والذوق والكلام وغير ذلك أو اعتداء يؤدي إلى جرح سائر البدن سواء كان الجرح في الصدر أو البطن أو الظهر أو اليد أو الحلق أو إحداث جروح لا تصل إلى الجوف، أو اعتداء على الرأس والوجه فيؤدي إلى شجه على عشر صور مختلفة كالخارصة، وهي التي تخرص الجلد وتشقه فلا يظهر منها الدم، والدامية وهي التي يسيل منها الدم، والباضعة وهي التي تقطعه والمتلاحمة وهي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباضعة، ومنها ما يقطع اللحم وتظهر الجلد الرقيق وبين اللحم والعظم، ومن الاعتداءات الهاشمة وهي التي تهشم

العظم وتكسره وغيرها وكل تلك الاعتداء يتأذى منها المجني عليه ولكن لا تؤدي إلى وفاته.

3. جرائم التعازير:

وهي الجرائم التي لم يحددها الشارع ابتداء ً ولم يفرض لها عقوبة محددةوا ٍنما ترك أمر التجريم والعقاب بشأنها لسلطة ولي الأمر يحددها حسبما تفتضيه مصلحة المسلمين مع ثبوت نهي الشارع عنهانظراً لما تتضمنه من مفاسد.

ومن خلال ذلك التعريف يتضح لنان ّ جرائم التعزير في المملكة هي جميع الجرائم التي تقع عدا جرائم الحدود والقصاص والدية التي تهدد أمن وسلامة الفرد والمجتمع، وهي جرائم ذات عقوبات غير مقدرة ترك تقديرها لولي الأمر لما يراه من خير وصلاح لأفراد المجتمع.

وجرائم التعزير تشمل بذلك جرائم الدم المتعمدة التي لا تتوافر فيها شروط القصاص أو التي يسقط فيها القصاص بالعفو، وتشمل أيضاً جرائم القتل الخطأ ومحاولة القتل والتهديد بالقتل والخطف وبمعنى آخر تشمل جميع الجرائم التي لا تدخل تحت وصف جريمة القتل العمد.

كما تشمل جرائم التعازير الجرائم الأخلاقية والتي لا تصل إلى درجة حد الزنى مثل جرائم الاختلاء المجرم وهتك الأعراض وفتح بيوت الدعارة ودخول المنازل لانحراف سيئة وغير ذلك من الجرائم المستخدمة والتي لها مسار بالأعراض ومنها مخلة للآداب (العمرابي،2006) .

2.2 الدراسات السابقة:

1.2.2 الدراسات العربية:

هنالك مجموعة من الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت موضوع هذه الدراسة والمتعلقة بأنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية وسيتم عرض الدراسات التي اجريت على المجتمع السعودي اولا ثم العربية فالأجنبية ثانيا.

فمن الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة التي تناولت العوامل المؤثرة في تحديد انماط العنف في المجتمع السعودي دراسة اجراها (العطوي، 2010) والمعنونه بـ العوامل المؤثرة في تحديد انماط العنف في المؤسسات من وجهة نظر النزلاء والعاملين في سجون المملكة العربية السعودية" دراسة ميدانية " حيث هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد أنماط العنف داخل المؤسسات العقابية في المملكة العربية السعودية، وأنماط العنف الممارس داخل المؤسسات العقابية ومن جهة نظر كل من النزلاء والعاملين في تلك المؤسسات، والكشف عن مدى انتشار ظاهرة العنف داخل المؤسسات العقابية، والتعرف على العلاقة بين أنماط العنف وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما هدفت الى التعرف على الفروق في مواقف النزلاء والعاملين حول العوامل المؤدية لحدوث العنف داخل السجون في اللملكة العربية السعودية.

وتكونت عينة الدراسة من 161 فرداً من العاملين تم اختيارهم بالطريقة القصدية، ومن 872 نزيلاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية، بالنسبة لأدة الدراسة فقد تم تطوير استبانة واحدة لجمع بيانات الدراسة موجه للنزلاء والعاملين في السجون،اعتماداً على الإطار النظري، والدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية، واستخدام الباحث مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة، وكذلك تم استخدام اختبار (T–test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في كل تقديرات العاملين والنزلاء على مستوى كل مجال والمجال الكلي.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها إن أهم العوامل المؤدية لحدوث العنف من وجهة نظر النزلاء هي العوامل الاجتماعية، ثم العوامل الشخصية، ثم العوامل الإدارية، ثم العوامل النفسية،وأخيراً العوامل المادية، أما من وجهة نظر العاملين فتمثلت بالعوامل الاجتماعية ثم العوامل الإدارية ثم العوامل النفسية ثم العوامل المادية ثم العوامل الشخصية.

كما اتضح من النتائج إن أهم أنماط العنف من وجهة نظر النزلاء هي العنف ضد النزلاء وممتلكاتهم، ثم العنف نحو الذات، وبعده العنف ضد الإدارة وممتلكاتها، ومن وجهة نظر العاملين فهي ضد النزلاء وممتلكاتهم، ثم ضد الإدارة وممتلكاتها، ثم

نحو الذات، كما بينت النتائج إن نسبة من تعرض للعنف من وجهة نظر النزلاء هي 52.8%، وان أكثر مرتكبي العنف هم من النزلاء، وان أهم أشكال العنف هي الطعن ثم الضرب .كما اتضح من النتائج إن من أهم الحلول للحد من العنف من وجهة نظر النزلاء والعاملين هو متابعة السجون وزيارتها من قبل هيئة حقوق الإنسان وأخيراً خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات المهمة.

كما أجرى (الغامدي، 2008) دراسة بعنوان " العوامل المؤدية لارتكاب العنف بين النزلاء في إصلاحية الحائر بالرياض "على عينة مكونة من 307نزيلاً من نزلاء إصلاحية الحائر بالرياض تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وتم توزيع الاستبانة عليهم كأداة لجمع بيانات الدراسة كما اشتملت عينة الدراسةأيضاً على (14)ضابطاً و (7) أخصائياً اجتماعياً تم إجراء مقابلات شخصية معهم كأسلوب آخر في جمع بيانات الدراسة .وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أبرزها :أن نسبة (7%) من النزلاء يمارسون العنف يومياً و (5.7%) يمارسونه أسبوعياً و (13%) يمارسونه شهرياً و (6.4%) يمارسونه سنوياً وان نسبة (19.1%) من النزلاء يمارسون العنف منذ دخول السجن .وفيما يتعلق بتعرض النزلاء للعنف أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (6.4)يتعرضون للعنف يومياً و (4.7%)أسبوعياً و (7%) شهريا و (11%)سنوياً وان نسبة (23.1) يتعرضون للعنف منذ دخولهم السجن .أما فيما يتعلق بمشاهدة العنف فقد أظهرت النتائج أن نسبة (15.%) يشاهدون العنف يومياً و (30.1%) أسبوعياً و (15.1%) شهريا و (3%)سنوياً وان نسبة (23.4%) يشاهدون العنف منذ دخولهم السجن، كما بينت النتائج أن أكثر صور العنف انتشاراً ومن وجهة نظر كل من النزلاء والضباط والباحثين هي :الاستهزاء والسخرية، والصراخ ورفع الصوت، والضرب باليد، ثم الضرب بالعصا وإتلاف أغراض النزلاء، والمشاجرات الجماعية.

وفيما يتعلق بالعوامل المسئولة عن حدوث العنف بين النزلاء والمتعلقة ببيئة السجن فقد كانت على النحو التالي :الازدحام بين النزلاء داخل السجن، وجود العنصرية بين النزلاء، قلة النشاطات الترفيهية، عدم دقة التصنيف حسب القضية والعمر، عدم فعالية البرامج التأهيلية، المعاملات المادية بين النزلاء، اختلاف المستوى

الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للنزلاء، عدم توافر الشروط الصحية، عدم وجود تسهيلات الزيارة، عدم توافر الرعاية الصحية.

وفي دراسة قام بها (الفوزان، 2007)، بعنوان الفراغ المكاني للسجن وأثره على السجين "حيث تم تطبيق الدراسة على دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، واستخدام الباحث الملاحظة والمشاهدة لمبنى الدار قبل وبعد اجراء عملية الترميم إضافة الى مقابلات تمت مع النزلاء الأحداث والعاملين بالدار، بالإضافة الى الاطلاع على السجلات الرسمية في الدار وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج من أبرزها :أن أكثر المخالفات وقوعاً هي الاحتكاك بين الأحداث كالمشاجرة والسب والشتم، الأفعال غير الأخلاقية، السرقة والهروب من الدار، وانه وبعد مرور أربع سنوات من ترميم الدار وتطبيق المعايير التصميمية بها تبين ما يلي :انخفاض الاحتكاك بين الأحداث بنسبة75% ، انخفاض الأفعال غير الأخلاقية بنسبة95% ، انخفاض نسبة السرقة بنسبة80% ، انخفاض الهروب من الدار بنسبة.90%

وفي دراسة قام بها (الثنيان،1999) *بعنوان " الضبط النفسي وعلاقته* بالسلوك العدواني "وهدفت الى الكشف عن علاقة مصدر الضبط النفسي بالسلوك العدواني، وتكونت عينة الدراسة من (1430) طالب من طلاب مدارس المرحلة الثانوية للبنين للصفوف المختلفة بمدينة الرياض، وقد تم اختيارها بأسلوب العينة العنقودية العشوائية موزعين على (10) مدارس بواقع مدرستين من كل مركز إشرافي، وتم اختيار هذه المدارس بطريقة عشوائية من المراكز المنتشرة في مدينة الرياض، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السلوك العدواني وموضع الضبط النفسي داخلياً وخارجياً، لصالح الضبط الداخلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لضبط النفس والتقدير في العام الماضي لصالح أصحاب التقدير الممتاز، ومستوى تعليم الأب لصالح الجامعي فما فوق، ومستوى تعليم الأم لصالح الثانوي فما دون والمنطقة لصالح منطقة شمال الرياض، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية للسلوك العدواني والجنسية لصالح الطلاب السعوديين، والتقدير في العام الماضي لصالح أصحاب التقدير الضعيف ومستوى تعليم الأب لصالح من يقرأ ويكتب، ومستوى تعليم الأم لصالح التي تقرأ وتكتب، وسجن أحد أفراد الأسرة لصالح من سجن أحد من أفراد أسرته، والحكم

على أحد أفراد الأسرة لصالح من حكم على أحد من أفراد أسرته، والمنطقة لصالح منطقة شرق الرياض.

كما وتناولت دراسة (الضحيان،2001) البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية وعلاقة ذلك بانخفاض مستوى العنف لدى نزلاء تلك المؤسسات، طبقت الدراسة على عينة إجمالية تبلغ 610 حالة شملت نزلاء داخل المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن البرامج التعليمية والتأهيلية ساهمت في الحد من العنف لدى النزلاء كما ساعدتهم على اكتساب مهارات مفيدة ساهمت وساعدت على بدء حياة جديدة ناضجة لهؤلاء النزلاء بعد الإفراج عنهم.

كما واجرى (هياجنه، والنقشبندي، 2007)، دراسة والمعنونه بـ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني، هدفت الدراسة الى معرفة طبيعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالجرائم الأخلاقية للنساء في الأردن لفهمها وتفسيرها،وا إمكانية التحكم ببعضها من خلال اقتراح الطرق العلمية لعلاجها.

وركزت الدراسة على تناول الخصائص الشخصية والأسرية للمبحوثات والموقوفات على خلفية ارتكابالجر ائم الأخلاقية، كما سعت الى بيان تصور المبحوثة لذاتها والظروف والأحوال المتعلقة بالقضية؛ إذ تم اتباع منهج المسح الاجتماعي الشامل الكامل لمجتمع الدراسة، الذي تكون من 90 مبحوثة وقت اجراء الدراسة؛ من نزيلات مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء الواقع في جنوب مدينة عمان – الأردن، حيث تم جمع البيانات الأساسية عن طريق استمارة مقابلة مع الدراسة المعمقة لبعض الحالات، إلى جانب ما تم جمعه من المصادر المكتوبة، حيث تم التعامل مع هذه البيانات من خلال استخدام أساليب الإحصاء الوصفي.

أما أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة فتشمل :انتماء النسبة الأكبر من المبحوثات الى الفئة العمرية(25-18)، وارتفاع نسبة العازبات والأميات وغير العاملات بأجر وبدخل شهري أقل من (100) دينار أردني للعاملات، تركزت في

معظمها في أعمال حرة، وأكثر من نصف المبحوثات يقمن في المدن، ويشعرن بالحزن والاكتئاب والمعاملة السيئة من قبل الآخرين.

فقد تبين انتماء الفئة الكبرى الى أسر عدد أفرادها بين (8-12)فرداً وتدني المستوى الاقتصادي والتعلمي للوالدين والزوج، وتعاطيهم في بعض الأحيان المخدرات والكحول والقمار ومشاهدة الأفلام الإباحية، كما ان عدداً من المبحوثات ارتبطن بعلاقات أسرية وخاصة مع زوج الأم أو زوجة الأب اتصفت بالعنف .كما وجد أن عدداً من أفراد الأسرة تكررت جرائمهم الأخلاقية.

وتبين وجود نسبة من المكررات لارتكاب الجرائم الأخلاقية، وقد كانت جريمة الزنا أكثر الجرائم الأخلاقيةارتكاباً تلتها جريمة الدعارة أو البغاء، وتبين ان الرغبة في الانتقام من الأهل والزوج أهم الأسباب لارتكاب الجريمة، وأن مجموعة الرفاق كانت الأقوى في دفع المبحوثة لارتكاب الجريمة، وان النسبة الأعلى قد شاهدن الأفلام الإباحية عن طريق أجهوة الفيديو داخل المنازل، وأكثر من نصف المبحوثات قد تعرضن للإيذاء الجسدي أو النفسي الذي تمثل في معظمه بالضرب والإيذاء من قبل الزوج، ثم من أحد أفراد الأسرة، فضلاً عن أن الغالبية العظمى تشعر بالندم الشديد على ارتكاب الجرائم الأخلاقية.الكلمات الدالة :المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية .

ومن الدراسات العربية دراسة (الزواهرة،2005) دراسة بعنوان " أسباب وأنماط العنف في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية من وجهة نظر النزلاء "على عينة مكونة من (296) من النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، وقد استخدم الباحث الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها :أن الأسباب النفسية والإدارية هي من أكثر أسباب العنف بين النزلاء داخل السجون، وان السب والشتم والتحقير والضرب بأدوات حادة هي من أكثر أنماط العنف استخداماً بالسجون، كما أبرزت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين أسباب وأنماط العنف داخل السجون وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية وأسباب وأنماط العنف داخل السجون.

وفي دراسة أجراها (هلال،2003) بعنوان " العنف في السجون "على عينة من نزلاء سجن الزقازيق بمصر، وذلك للكشف عهن مدى انتشار العنف والأسباب والعوامل المؤدية لحدوثه والوقوف على أنماط العنف السائدة داخل السجون ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أبرزها :إن نسبة تعرض النزلاء للعنف (57.5%)وان (17.5%) من النزلاء أشاروا إلى أن أكثر أنماط العنف ممارسة داخل السجن هو السب والشتم وان (6.67%) أشاروا إلى أن التهديد باستخدام الآلات الحادة هو أكثر أنماط العنف في حين أشار (7.5%) من أفراد العينة إلى أن تشويه الذات والاغتصاب الجنسي هو أكثر أنماط العنف ممارسة داخل السجن و (3.33%) يرى بأن أكثر أنماط العنف ممارسة هي احتجاز النزلاء أو العاملين كرهائن .في حين أشار (4.17%) من النزلاء إلى أنماط أخرى من أنماط العنف الممارس داخل السجن مثل اللسع بالنار ومحاولة السيطرة على الآخرين والقسوة في المعاملة.

وفيما يتعلق بالأسباب المؤدية للعنف فقد بينت النتائج أن (70%) من النزلاء يروا بأن الازدحام هو أحد الأسباب و (19.17%) يعزون السبب إلى عدم وجود نشاط يمارسه النزلاء في أوقات الفراغ في حين أشار (5%) إلى أن سبب العنف هو سوء التغذيه، و (3.3%) أشاروا إلى أن أسباب العنف هي المشاجرات وعدم النظافة بالإضافة الى سوء المعاملة من قبل الإدارة وعدم العدالة في تطبيق الأنظمة والقوانين . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أسباب أخرى للعنف مثل لعب القمار والأحقاد القديمة بين النزلاء والوشاية والمخدرات وممارسة الجنس بالقوة.

أما في الدراسة التي قامت بها (الحموري،2001)، حول النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف في الأردن كشفت الدراسة تدني معدلات المستوى التعليمي للموقوفات، وارتفاع نسبة الأمية، وانتماء النسبة الأكبر إلى الفئة العمرية (35-18) وارتفاع نسبة العازبات وغير العاملات بأجر، بالإضافة إلى معاناتهن من ظروف اقتصادية متدنية، وان أكثر من 90% ممن تزوجن قد تزوجن رغماً عنهن وبالإكراه، وكذلك هناك قلق كبير ينتاب معظم الموقوفات حول مصيره.

وفي دراسة قام بها (غانم،1999)، بعنوان " تأثير السجن على سلوك النزيل " قام بتطبيقها على عينة مؤلفة من (364) نزيلاً ونزيلة وفي ثلاثة دول عربية هي (الأردن، تونس، مصر) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أبرزها :إن نسبة (25%) من أفراد عينة الدراسة من النزلاء هم من العائدون للسجن، وأن (1%) منهم عائدون أكثر من مرة و (57%) من النزلاء لديهم اتجاهات ايجابية نحو العودة الى ممارسة الجريمة بعد عملية الإفراج، وأن (49%) ممن ارتكبوا السرقة وسجنوا لأول مرة تحولوا الى ارتكاب جرائم أخرى كالإيذاء والجرائم الأخلاقية والقتل، في حين (29%)من مرتكبي الجرائم الأخلاقية قد عادوا إلى السجون لارتكابهم جرائم مخدرات، كما بينت نتائج الدراسة أن نسبة (85%) من النزلا يتمتعون بالقوة والمكانة وهو سبب حدوث العنف داخل السجن كما من النزلاء يتمتعون بالقوة والمكانة وهو سبب حدوث العنف داخل السجن كما أشارت النتائج أيضاً الى غياب ثقافة السجن عن أذهان مخططي ومنفذي عمليات التأهيل ورجال الشرطة والإدارة بالسجون .وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها التوسع في تدريب السجناء على الحرف والمهارات وا ٍتباع نظام الحوافز والمكافئات لتحقيق الأمن والهدوء وعدم اللجوء للعنف والفصل بين النزلاءوفقاً لنوع وطبيعة الجريمة المرتكبة.

كما أجرى (الناصر والرواشدة،1992)، دراسة بعنوان " وصف السجون في الأردن "وتناول الباحثان في هذه الدراسة كل من سجن قفقفا وسجن اربد، واعتمدا الباحثين على الطريقة الانثروبولوجية التي تعتمد الملاحظة ومعايشة ومشاركة السجناء حياتهم لفترة طويلة لغايات جمع بيانات الدراسة كما واستخدم الباحثان أيضاً أسلوب الاستبانة في جمع بيانات الدراسة من خلال توزيعها على عينة مؤلفة (143) نزيل في كلا الجنسين، وأظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة (58.8%) من أفراد عينة الدراسة في سجن اربد يميلون الى مخالفة الأنظمة والتعليمات كردة فعل لسوء المعاملة لهم من قبل العاملين في السجن ويقابلها (61.3%) لسجن قفقفا .كما أظهرت النتائج أيضاً أن (67.7%)من النزلاء لا يتحدثون بإسرارهم الى الآخرين، وان (6.5%) يتحدثون بأسرارهم إلى الأصدقاء فقط، أن (5.8%) يتحدثون الى الخاصة من الأصدقاء، كما أشار (61.1%) من أفراد العينة بأن علاقتهم بباقي النزلاء في السجن هي جبرية ولا

خيار لهم فيها وان (25%) وصفوها بأنها علاقة صداقة .كما أظهرت النتائج بأن (66.7%)يفكرون معظم وقتهم داخل السجن بأسرهم وأولادهم وأن (19.4%) يفكرون بأنفسهم .كما كشفت نتائج الدراسة أن (73%) من النزلاء يفضلون أن يتم توزيعهموفقاً لجرائمهم، وأن (67.4%) يروا بأن عدد الزيارات كافية ومناسبة، وأن (68.8%) ينظرون إلى المسؤولين والإداريين داخل السجن نظرة ايجابية وان (52.6%) من النزلاء يرتاحون عند مشاركتهم بالعمل والخدمة داخل السجن.

اما الدراسة التي قام بها (الملتقى الإنساني،198)، في الأردن بهدف الوقوف على حجم وأسباب ظاهرة العنف الجسدي والجنسي ضد المرأة في المجتمع الأردني، كشفت الدراسة أن هنالك مؤشرات على مشكلة قائمة في المجتمع الأردني تتمثل بممارسة أعمال العنف ضد المرأة وأن هناك ضغوطاً اجتماعية تمارس على المرأة تمنعها من المطالبة بحقوقها، وأن هنالك صلة أو علاقة من الدرجة الأولى بين الجاني والضحية، كما كشفت الدراسة ان جرائم القتل دفاعاً عن الشرف هي الدافع الأول لجرائم القتل التي تكون ضحاياها من النساء، يلي ذلك الاعتداء الجنسي ومن ثم الإيذاء البليغ.

أما الدراسة التي قام بها (السودي،1996)، حول تطور الجرائم الماسة بالأخلاق في الأردن خلال الأعوام(1990،1991،1992،1993) وذلك بهدف التعرف على حجمها وأشكالها وتوزيعها وتحليل بعض الخصائص الاجتماعية لمرتكبيها، كشفت الدراسة عن أن الجرائم الأخلاقية لا تشكل سوى (5.3%) من إجمالي الجرائم التي وقعت في الأردن خلال هذه الفترة، وأن الفئة العمرية (18–27)قد ارتكبت حوالي نصف هذا النمط من الجرائم وأن الأحداث وطلاب المدارس من الجنسين قد كانوا الضحية الأولى لهذه الجرائم .كما كشفت الدراسة أن جرائم هتك العرض قد احتلت المرتبة الأولى بين هذه الجرائم مما يستدعي ضرورة اهتمام الأهل بأولادهم وتوعيتهم وتحصينهم ضدها.

الاجتماعية، جرائم النساء الأخلاقية، المجتمع الأردني.

وفي الدراسة التي أجراها (رابعة،1995)، بهدف معرفة أنماط وأشكال الجريمة في الأردن، تبين له أن جرائم القتل والسرقة والاختلاسوا إعطاء شيك من دون رصيد

وهتك العرض والفرار من الخدمة العسكرية وتعاطيالمخدر ات كانت أكثر الجرائم انتشاراً في الأردن، وأن هذه الجرائم تنتشر في المدن أكثر من غيرها من التجمعات السكانية الأخرى، وتبين له أيضاً أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية من جهة وزيادة ارتكاب الجريمة من جهة أخرى.

كما أن الدراسة التي قام بها (خربطلي،1992) حول أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن، كشفت عن وجود علاقة ارتباطية بين متغيرات التفكك الأسري وخروج المرأة للعمل وتدني المستوى الاقتصادي وبين ارتكاب النساء للجريمة.

وفي الدراسة التي قام بها (المبيضين،1992) عن الخصائص الديموغرافية للمحكومين وأثرها على مرتكبي الجريمة في الأردن، إذ كشفت الدراسة أن النساء أقل ايداعاً من الرجال في مراكز الإصلاح والتأهيل، وتبين أن نسبة العزاب أكثر من غيرهم من النزلاء، وهنا كعلاقة عكسية واضحة بين المستوى التعليمي ودرجة تمثل تلك الفئة بمراكز الإصلاح والتأهيل، كما وجد أيضاً أن هناك تقارباً كبيراً في تمثل المحافظات من نزلاء مراكز الإصلاح وتقارب هذه النسبة مع التمثيل العام للعينة.

كذلك الدراسة التي قام بها (المهيرات،1999)، حول الأنماط المكانية للجريمة في الأردن التي كشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل تعزى لخصائصهم الديموغرافية المتمثلة في جنسياتهم وأعمارهم وحالتهم الزوجية ومستوياتهم التعليمية.

وفي الدراسة التي قام بها (الدراوشة،1992)، حول أنماط التفكك الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث كشفت عن عدم أثر أنماط التفكك الأسري في ظاهر انحراف الأحداث في الأردن والتي أغلب مرتكبيها من الذكور الذين يعيشون في إطار الأسرة الكاملة.

أما الدراسة التي قام بها (صالح،1996)، حول العود إلى الإجرام عند المرأة في مصر، فقد بينت الباحثة حدة انتشار هذه الظاهرة؛ إذ تراوحت نسبة العائدات بين 50% – 39من نزيلات السجون والسبب الاقتصادي كان السبب وراء عودة المرأة إلى ارتكاب الجريمة كون الجريمة هي مصدر رزقها الوحيد، وأنكثيراً من العائدات

يعشن في أسر متصدعة ومفككة، كما أن السجن الذي أدينت به المرأة لأول مرة لتنفيذ عقوبتها اسهم في عودة المرأة مرة أخرى إليه في بعض الحالات.

توصلت الدراسة التي قامت بها (البرقاوي،1995)حول أثر العوامل الاجتماعية في الدفع الى ارتكاب الجريمة عند النساء في الجمهورية العربية السورية من خلال دراسة ميدانية عن واقع سجن دمشق للذكور ودوما للإناث .توصلت إلى نتائج متقاربة جداً مع النتائج التي توصل إليها الربايعة في دراسته والتي تحمل نفس العنوان تقريباً ، والتي سبق ذكرها

أما الدراسة التي قام بها(ربايعة،1988) حول أثر العوامل الاجتماعية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة والتي تضمنت عينة من ثلاث دول عربية هي السودان ومصر والأردن، فقد كشفت عن وجود ارتباط بين انخفاض الدخل والجريمة، وكذلك رفقة السوء والتفكك الأسري وتعدد الزوجات، وتبين أن انتشار الجريمة في المدن أكثر منه في الريف والبادية.

اما الدراسة التي قام بها (الساعاتي،1961)، حول البغاء في مدينةالقاهر ة، فقد كان عدد البغايا اللواتي شملهن البحث (1055) بغياً ، تبين أن نسبة البغايا اللاتي مارسن البغاء وهن في أعمار ما بين 29-15 سنة(75%)، ووجد أن نسبة كبيرة ممن يمارسن البغاء من النساء يقمن في مدينة القاهرة، كما أن (50%) من البغايا يقمن مع أهل أو أقارب؛ في حين بلغت نسبة من يقمن بمفردهن(35%)، أما الباقيات فيقمن مع صديقات أو زميلات في الممارسة، ونسبة كبيرة من البغايا متزوجات بنسب طلاق مرتفعة، و (75%) من البغايا أميات وينتمين إلى بيئات اقتصادية متدنية جداً ، وتبين أيضاً أن الممارسة كانت تتم بعرض سواء من زميلات البغي اللواتي سبقنها في الممارسة، أو من مستغل سواء أكان زوجاً أمقريباً أو غير ذلك.

وفي دراسة أجراها (المجدوب،1976)، للإحصائيات الجنائية في مصر خلال السنوات من1970-1961، اتضح له أن ارتفاع جرائم النساء أو انخفاضها خلال تلك الفترة يختلف باختلاف مدى خطورة التهمة، فقد تميزت الجنايات شديدة الخطورة بثات نسبي، في حين ارتفعت نسبة النساء اللاتي ارتكبن جنايات متوسطة الخطورة، كما ارتفعت نسبة النساء اللاتي ارتكبن جنايات قليلة الخطورةارتفاعاً كبيراً ، ويؤكد الباحث

تزايد جرائم النساء أثناء الحروب والثورات، وهذاما لاحظه من خلال إحصائية 1967 وما بعدها، كما تبين له أن الفئة العمرية (30–21) هي التي يصل ارتكاب النساء للجريمة فيها.

2.2.2 الدراسات الاجنبية:

دراسة التي قام بها (Mawby,1982) بدراسة حول الجنس والجريمة، اعتمد فيها على بيانات السجلات الرسمية وتحليل الإحصاءات الرسمية لإنكلترا وويلز وعلى تقارير الاعتراف الذاتي .هدف الباحث من دراسته الى القاء الضوء على حجم جرائم النساء وطبيعتها؛ إذ كشفت الدراسة ضآلة جرائم النساء مقارنة مع الرجال، وان عمر النساء المقبوض عليهن أكبر من عمر الرجال، كما نه ليس للنساء أسبقيات كالرجال، وان النساء أكثر تورطاً في الجرائم الخفيفه والسرقات غير المسلحة؛ في حين كان الرجال أكثر تورطاً في أعمال العنف والسطو المسلح والسرقة.

ومن الملاحظ أنه لا يوجد تركيز على الجرائم الأخلاقية للنساءوإ نما تناولت هذه الدراسة الجرائم بمختلف أشكالها وأنماطها، والتي يمكن أن تقترفها النساء كما هو حال معظم الدراسات السابقة والتي كانت أكثر عمومية وقلتركيزاً على جرائم بعينها.

قام كارين (Karen, 2009) بدراسة بعنوان " اعتداءات النزلاء على طاقم السجن "طبقت الدراسة على عينة مؤلفة من 1000 نزيل موزعين على 30سجناً من السجون الأمريكة مستخدماً الباحث أسلوب التقرير الذاتي في جمع بيانات الدراسة وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها أن العمر والعدائية لدى النزلاء هي من المؤشرات الأقوى للقيام بالاعتداءات ضد طاقم العاملين في السجن، كما أن السجون ذات النسب الأعلى من نزلائها من غير البيض هي الأكثر احتمالية في الاعتداءات على الطاقم، كما بينت النتائج أن السجون ذات النسب الأعلى والمرتفعة من النزلاء مقابل نسب الطاقم العامل في السجن هي الأكثر احتمالية للاعتداء والهجوم على أفراد الطاقم العامل بالسجن.

وفي دراسة قام بها كل من جون وتومس (Jon & Thomas, 2005) لتقييم خطورة عنف السجون من خلال النزلاء في السجون ذات الحراسة المشددة، طبقت

الدراسة على عينة مؤلفة من 2595 نزيلا في سجون مشددة الحراسة واستخدم الباحث أسلوب الاستبانة وتحليل سجلات عدم الانضباط المؤسسي العنيف لهؤلاء النزلاء لفترة 11عاماً (1991–2002) وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة باحتمالية عدم الانضباط بين هؤلاء النزلاء هي العمر، ونوع وطول الحكم، وعدد سنوات التواجد في السجن، والمستوى التعليمي، وفترات الحبس السابقة.

وفي دراسة قام بها تايلور (Taylor, 2007) بعنوان " العنف داخل السجون وعلاقته بمرض الذهان ومخاطرة بين المصابين بالمرض "إجراء هذه الدراسة على عينة من النزلاء من الرجال وعددهم (1241) ممن سجنوا في تهم جنائية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أبرزها :وجود ارتباط عالي بين العنف ومرض الذهان، حيث تبين للباحث بأن 9% من أفراد عينة الدراسة ظهرت عليهم أعراض رئيسية لمرض الذهان، و (806%) ظهرت عليهم علامات أعراض الانسحاب من المخدرات أو الكحول، كما ارتكب الرجال المصابين بالفصام خمسة وعشرين اعتداء (9%) من الاعتداءات غير المميتة، و (21%) مخالفة أضرار بممتلكات.

بين ستروك مان وكندي جونسون (Struckman, et. al.,2006) في دراستهم والتي هدفت إلى بحث العنف الجنسي داخل السجون في الولايات المتحدة وتكونت عينة الدراسة من 1.788 نزيل و 263 نزيلة من 10 سجون، واتضح من نتائج الدراسة بأن هناك 382نزيلاً و 51 نزيلة قد واجهوا الإجبار الجنسي، وصرح النزلاء بأن الجناة في حوادث الإجبار الجنسي كانوا 47% هم من النزلاء، 41% من الموظفين والنسبة الأكبر هي للرجال70% ، كما أن 29% من النزلاء قد أفادوا بأن الإجبار الجنسي تمثل في :الجنس الشرجي، المهبلي، الشفهي، كما صرحت 37% من النزيلات بأنهن شعرن بالكآبة نتيجة لتلك الاعتداءات الجنسية و % 11 من النزلاء صرحوا بأنهم قد حاولوا الانتحار.

في دراسة أجراها أوفسوا (Awofeso, 2004) على السجون الاسترالية بعنوان "مصطلحات السجن وأثرها على العنف في السجون الاسترالية "وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها) إن الفاظ السجن المتداولة في السجون تعتمد على شخصية النزلاء وان الصراعات والتوتر والعنف هي من أبرز الأمور المتوارثة داخل

السجون(، كما أظهرت النتائج أن استخدام المصطلحات في السجون هي نتيجة لثقافة السجن بين النزلاء ومعايشتهم اليومية، وان استخدام مثل هذه المصطلحات بين النزلاء يسهم في تقديم تسهيلات للعلاقة بينهم وبين إدارة السجن، كما أن اللغة أو الألفاظ المستخدمة بين النزلاء تمثل الأساس في التواصل والتعبير عن المشاعر فيما بينهم . كما بينت نتائج الدراسة أن نسبة عالية من العاملين في السجن يفهمون معنى المصطلح ويستخدمونه في أسلوبهم اليومي للتقرب من النزلاء ومحاولة فهمهم، كما بين النتائج أن هنالك نسبة من النزلاء يستخدمون الألفاظ البذيئة بشكل يومي ويقيمون بإطلاق ألقاب على أنفسهم، كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة ما بين العنف من جهة والمصطلحات المستخدمة داخل السجن من جهة أخرى.

وفي دراسة أخرى أجراها اودنيل (O`Donnell, 2004) في السجون الأمريكية حول ظاهرة الاغتصاب بعنوان " الاغتصاب الجنسي داخل السجون الأمريكية "حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن للعنف الجنسي سمات مرتبطة بخبرة السجن بالولايات المتحدة، وان الاغتصاب الجنسي هو من ثقافة المسجونين، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن العديد من النزلاء يتم اغتصابهم إلا أنهم لا يقومون بإبلاغ إدارة السجن عن ذلك الأمر، كما أظهرت النتائج أن (70%) من النزلاء لا يقومون بإعطاء إجابة صحيحة حول الاغتصاب الجنسي الذي يتعرضون له.

وفي دراسة قام بها بيير (Pepper, 2003) على سجون ايرلندا وبعنوان " العنف ضد العاملين في سجن ماغري في ايرلندا من قبل النزلاء "واستخدم الباحث أسلوب الاستبانة والمقابلات الشخصية وتحليل التقارير الخاصة بالانضباط ضد النزلاء كأدوات لجميع بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أبرزها : إن هنالك عنف من قبل النزلاء على العاملين بالسجن، وأن أكثر أنماط هذا العنف شيوعاً هو سوء الاستخدام اللفظي وتهديد الطاقم العامل بالسجن، كما أظهرت النتائج أن أكثر أنماط العنفشيوعاً بين النزلاء أنفسهم هو الاعتداء الجنسي والجسدي.

دراسة جاكوبز (Jacoubs, 2008) بعنوان " البناء العاملي للقائمة المرجعية للاضطراب العقلي) السيكوباثية (لتهدئة حالة الجنون لدى الإناث ."هدفت الدراسة للكشف عن أن استخدام البناء العاملي لـ (PCL–R) لتهدئة حالة الجنون

لدى الإناث عن طريق استخدام النماذج ذات العوامل الثنائية والثلاثية والرباعية لـ (PCL–R).ثم استخدام طريقة التحليل العاملي للتأكيد التقليدي لدى عينة من الإناث والتي بلغ عددهن (135) من أجل تهدئة حالة الجنون لديهن في مستشفى باتون الجنائي الحكومي من قسم الصحة النفسية في ولاية كاليفورنيا .وتم أيضاً استخدام التحليل العاملي التوكيدي باستخدام المحو العاملي حيث تم الإبقاء على أكبر من (40).والتحليل الواقعي للمصداقية استخدام معاملات ارتباط) ألفا (لاختبار معاملات الارتباط الداخلية المتعلقة بالمصطلح والاتساق الداخلي لكل نموذج عاملي عند كجزء من المقاييس العاملية الواقعية .وبينت النتائج إلى أن النموذج العامل الثنائي هو الأفضل في عينة الدراسة، وأشارت النتائج أيضاً أن نتائج العامل الثنائي كانت هي الأعلى حيث بلغ الوسط الحسابي(8)، وذلك أكثر من العامل الأحادي الذي بلغ عنده الوسط الحسابي (6) وهذا يشير الى انخفاض نتائج (PCL–R) الكلية حيث قيمته (M=16)بالمقارنة مع الرجال .أن مناقشة الآثار المترتبة للجانب الأكلينكي)السريري (لفائدة (PCL–R) ضمن عينات الإناث سوف يتم مراجعتها مع الاقتراحات في البحوث المستقبلية.

وفي دراسة قام بها فون وميشيل (Vaughn, and, Michael, 2008) ، بعنوان " سمات الشخصية السيكوباثية ومهن الجانحين :دراسة تجريبية ."هدفت الدراسة الى البحث في الصفات السيكوباثية وعلاقتها بالأبعاد المتنوعة لمهن الجانحين وبحثت هذه الدراسة أيضاً دور الاضطراب العقلي السيكوباثي والذي يمكن أن يلعب دوراً في تسهيل إجراء البحث على مجموعة صغيرة من الشباب وخطورتهم في استمرار السلوك المعادي للمجتمع .حيث تناولت هذه الدراسة العشرات من الشخصية السيكوباثية باستخدام جهاز Antisocial Processing Screening Device (APSD) جهاز المسح لعملية الانطوائية، و– Psychopathic Personality Inventory PI–SV Short Version، النسخة القصيرة ـ لقائمة جرد الشخصية السيكوباثية لدى (723) من الأحداث المخالفين للقانون في ولاية ميسوري، الولايات المتحدة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية حيث كشفت نتائج الاضطراب العقلي عن درجة الاستجابة الخطية، حيث تبين أن هنالك ارتفاع في النتائج لدى الاضطراب

العقلي عن درجة الاستجابة الخطية، حيث تبين أن هنالك ارتفاع في النتائج لدى الاضطراب العقلي .وهذه النتائج ترافقت مع زيادات في درجات الجنوح عامة بما في ذلك من نماذج العنف واللاعنف .والعدوان المعادي وثلاثلة نماذج من الجنوح الذي يظهر في وقت مبكر بما في ذلك الإساءة، الاتصال بالشرطة،وا ٍحالة الأحداث للمحكمة، وكشف الانحدار الخطي الهرمي ونماذج الانحدار اللوجستي أن لعوامل الاضطراب العقلي فائدة في توقع جميع أبعاد المهنية لدى الجانحين وتأثيرات العوامل الخطرة الديموغرافية المتوفرة .وأشار الباحثون الى ضرورة دمج الاضطراب العقلي السيكوباثية بالكامل في التحقيقات الجنائية المتعلقة بالأحداث والوظائف التي يشغلها المجرمين.

حاولت دراسة هوكر (Hocker, 2005) معرفة " العلاقة ين قائمة الجرد (Jesnss)، المقصود بها، هي قائمة تضم مقياس التقرير الذاتي للشخصية وما يتعلق بأمراض علم النفس والتي تنطبق على الأطفال والمراهقين الذين لديهم مشكلات سلوكية متعددة ويشكل لديهم القلقمصدراً للعنف .وهدفت هذه الدراسةأيضاً وبشكل خاص الى دراسة أنماط التباين المشترك بين (PCL–YV) و (JI) وتحديد ما اذا كان الأداتين استخدمت للتقييم المتشابه أو المختلف في البناء الأساسي .وهنلك هدف آخر من هذه الدراسة هو تقييم إمكانية الاستفادة من (JI) كأداة لفحص الصفات المنخفضة والتي يقابلها ارتفاع في الصفات السيكوباثية، حيث يتم استخدام (PCL–YV)لخفض الصفات السيكوباثية، من أجل توفير الكثير من التكلفة وزيادة الفعالية في طريقة تقييم هذه الفئة من المجرمين والمتواجدين ضمن المؤسسات على عينة من الأحداث الجانحين والمسجونين في مر اصلاح الأحداث في .Midwestern وتشير بيانات هذه الدراسة إلى أن (PCL–YV) و (JI) لا تقيم الأساس المتشابه .بالإضافة الى ذلك، تشير هذه البيانات الى أن (JI) لا تتوقع الصفات السيكوباثية لدى المراهقين الذكور المسجونين.

وفي دراسة قام بها ودورث وآخرون (Woodworth, et. al.,2002) بعنوان "في دم بارد :خصائص جرائم القتل الجنائية باعتبارها دالة للمرض العقلي السيكوباثية " حيث هدفت الى التحقق في العلاقة بين الاضطراب العقلي والمجرم المدان بجرائم

القتل. وتكونت عينة الدراسة من المجرمين حيث بلغ عددهم (125) من المجرمين من كندا .وتؤكد النتائج إن جرائم القتل التي يرتكبها المجرمين السيكوباثيين والتي كان لها دوفع ّال ٌ وملحوظ أكثر من جرائم القتل التي يرتكبها مجرمون غير سيكوباثيين غير مصابين باضطراب عقلي كانت كلها تقريبا (93.3%) من جرائم القتل التي ارتكبت من قبل مجرمون سيكوباثيين بالدرجة الأولى ولها دور أساسي في المجتمع مقارنة مع (48.4%) من جرائم القتل التي يرتكبها مجرمين غير سيكوباثين.

وفي دراسة أجراها سكيم وآخرون(Skeem, et. al., 2002)، بعنو ان "الاضطراب العقلي السيكوباثية:(المشاركة بالعلاج، وما يتبعها من عنف لدى المضطربين عقلياً في المجتمع المدني ."والتي هدفت الى البحث في العلاقات بين الاضطراب العقلي وتلقي العلاج في مراكز الخدمات الصحية العقلية الخارجية في العالم الحقيقي، وأعمال العنف اللاحقة في المجتمع .تكونت عينة الدراسة من (871) من المدنيين وهم من المضطربين عقلياً بينهم (195) مريض نفسي سيكوباثي محتمل، و (72) شخص سيكوباثي في كولوبيا البريطانية على الساحل الغربي، ونوفا سكوتيا على الساحل الشرقي .وتوصلت النتائج الى أن الصفات السيكوباثية لا تخفف من تأثير العلاج في التورط في أعمال العنف حتى بعد الضبط الإحصائي لمهمة العلاج، حيث ظهر لدى المرضى النفسيين السيكوباثيين، والمرضى غير سيكوباثين الاستفادة من جرعات العلاج الكافية، من حيث الحد من العنف، وهذه النتائج تفسَّر في ضوء البحوث السابقة مع الجناة، وتحليل آثارها على مستقبل البحوث والسياسات والممارسة والتدريب.

ونلاحظة العدد (871) عدد المرضى النفسيين بشكل عام .الذين يعانون من أمراض نفسية متعددة منها :الاكتئاب، الاكتئاب الجزئي، الهوس الاكتئابي، انفصام الشخصية، اضطراب الشخصية، المزاج الدوري، الانفصام الشكلي، الاضطراب العقلي الناتج عن ادمان المخدرات.

وفي دراسة قام بها لانغ وآخرون(Lang, et. al., 2002)، بعنوان"الاضطراب العقلي السيكوباثية والسلوك العنيف لدى الذكور مع الإهمال وسوء المعاملة في وقت مبكر". والتي هدفت إبلى التعرف على الآثار المحتملة الناتجة عن الإهمال في مرحلة

الطفولة، أو الاعتداءعلى البالغين الذين يعانون من مرض عقلي، بالإضافة الى ذلك تم دراسة نتائج (PCL) للإساءة العنيفة لديهم .وتكونت عينة الدراسة من الذكور حيث بلغ عددهم (199) شخص في السويد، وهم من الأشخاص الذين يشكلونخطراً كبيراً على المجتمع حيث تم تجميعهم في الحي بالاعتماد على متغير مؤشر مجموعة الايذاء المرتفع حيث بلغ عددهم (110) ومجموعة الايذاء المنخفض والذي بلغ عددهم.(89) ولتسليط الضوء على الاعتلال المشترك للمشكلات الثلاث لنفس الأشخاص والمرتبطة بالأبعاد والتصنيف ثم تطبيق طريقة تحليل التكرارات التوافقية Configural frequency analysis (CFA)وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن الأشخاص الذين ظهر لديهم ايذاء مرتفع كان لديهم عنف ملحوظ بشكل أكثر، وهذا ظهر من خلال نتائج (PCL) المرتفعة، وحسب طريقة (CFA) تم ايجاد نوعين ذو أهمية من السيكوباثيين يشير النوع الأول الى ارتفاع الإيذاء في مرحلة الطفولة والتي ترتبطارتباطاً وثيقاًمع اتساع العنف في وقت لاحق، وارتفاع في نتائج (PCL) في سن البلوغ لدى نفس الأفراد، أما النوع الثاني والذي يؤيد ويدعم التكرار المنخفض ولديهم انخفاض مستوى العنف في مرحلة الطفولة، لم يوجد هنالك أي مؤشرات للعنف وظهر انخفاض مستوى العنف في نتائج (PCL) لدى البالغين والخلاصة تشير النتائج الى الآليات الكامنة والتي من الممكن أن ترتبط بجميع المشكلات الثلاثة والتي تحدد خصائص الأشخاص وتأثيرها عليهم.

وفي دراسة مكديرموت وآخرون (McDermott, et. al.,2000) بعنوان "عمومية العوامل للقائمة المرجعية للمرض العقلي لدى السجناء والمرضى الذين يعتمدون على مادة معينة."وتعتبر القائمة المرجعية المنقحة للمرض العقلي (PCL-R,RD) هير،1991 وهو مقياسيُستَخدم غالباً كأداة في تقييم البالغين والذين يعانون من الانطواء والمعاداة للمجتمع .هدفت الدراسة الى تعميم نموذج العامل الثنائي لدى عينة مكونة من(321) من السجناء الذكور وتقييم التطابق ومصداقية النسبية وتحديدها بين (620) من المرضى الذين يعتمدون على مادة معينة اي الذين يعانون من الإدمان على المواد الأفيونية، الكوكايين والكحول ومن حيث العمر، والنوع الاجتماعي الجنس والعرق .وتوصلت الدراسة الى أن هذا النموذج ذو العامل الثنائي

غير مناسب مع عينات المرضى الذين يعتمدون على مواد محذوره في حياتهم، بينما النموذج ذو البعد الواحد أو الذي يضم عاملاً واحداً والذي يامثل باستخدام (PCL–R) يعطي نتيجة أفضل من التقييم على السجناء وعلى المرضى الذين يعتمدون على مادة معينة.

كما أجرى ريس، (2001 المشار اليه في الزواهرة،2005) دراسة بعنوان " العنف في السجون العالمية "وبين الدراسة أن هنالك العديد من الأسباب المؤدية لارتكاب العنف داخل السجون منها :الخلافات العرقية، التنافص بين العصابات والنزلاء في السجن، ظروف السجن المغلقة وظروف العيش المزدحم داخل السجن، بيئة السجن المضطربة التي تؤدي إلى تراكم التوتر بين النزلاء وبالتالي تؤدي الى نشاطات خطيرة مثل المخدرات النشاط الجنسي والتي بدورها تكون سبب في انتشار العنف .كما أشار بعض النزلاء من أفراد عينة الراسة بأنهم يميلون نحو الانخراط بالعصابات للحصول على كسب مالي أو للوصول الى القوة والمكانة داخل السجن، كما بينت الدراسة بأن العنف بين النزلاء قد يؤدي غلى مشاكل خطيرة بشكل مباشر أو غير مباشر فقد يحدث اغتصاب جنسي أو حتى القتل.

وفي دراسة تتبعية حول السجون الاسترالية قام بها جرانت وكراش (Grant & Carcach, 2000) بعنوان " النزلاء في السجون الاسترالية والحركات التعصبية والحركات التي تسعى للإصلاح في الفترة "1998–1988 وبين نتائج الدراسة أنه ازداد عدد النزلاء في السجون الاستر الية في تلك الفترة بنسبة 62% وأن هنالك زيادة في عدد السجناء الذين سجنوا بسس العنف والعدوانية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق واضح بين النزلاء من الذكور والإناث في طبيعة المخالفات المرتكبة في تلك الفترة الزمنية وأن هنالك تغيير واضح في نسة المخالفات وجرائم العنف داخل السجون، كما أظهرت النتائج أن الفئة العمرية التي تزيد فيها نسبة العنف داخل السجن هي الفئة العمرية من (34–20) سنة.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول في هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة والأداة المستخدمة في جمع البيانات وكيفية بنائها كما يتضمن المعالجة الإحصائية.

1.3 منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج التحليلي لملائمته لأغراض الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللواتي ارتكبن جرائم في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية واللواتي يحتجزن في سجون المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة عام 1434/1435هـ.

3.3 عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة وبلغت عينة الدراسة (178)مرأة من النساء اللواتي ارتكبن جرائم في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

4.3 أداة الدراسة:

تم تصمميم الاستبانه كاداة لجمع البيانات ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث ببناء أداة الدراسة من خلال القيام بالخطوات الآتية :

1. مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بأنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء.
2. تحديد مجالات الأداة.
3. صياغة الفقرات.
4. بناء الأداة بصورتها الأولية.

1.4.3 صدق الأداة :

اولا : للتأكد من صدق الأداة قام الباحث بعرض الأداة بصورتها الأولية على عدد من الخبراء المختصين من ذوي الكفاءة في مجال علم الجريمة في الجامعات الأردنية والسعودية للتحقق من مدى ملائمتها لأهداف الدراسة، ومعرفة أي ملاحظات تطرح من قبلهم على اداة الدراسة، وبعد استعادة الأداة من المحكمين متضمنة الملاحظات والتعديلات التي قاموا بإدخالها على الأداة، قام الباحث بإجراء التعديلات الواردة على الأداة والتي تم الاخذ بجميع التعديلات المقترحة من قبل المحكمين ذوي الاختصاص لتصبح الأداة بصورتها النهائية.

ثانياً :صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي)

قام الباحث بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة، والمجال الذي تنتمي إليه ثم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة وجميع مجالاتها.

1.4.3 ثبات الأداة :

تم حسب معامل الثبات من خلال باتباع الآتي :

1. طريقة الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل الثبات من خلال معادلة كرونباخ ألفا من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية تتكون من (25) امرأة من عينة الدراسة، وجاءت قيمة المعامل 0.92 وقيمة هذا المعامل مقبولة لأغراض هذه الدراسة.
2. طريقة الاختباروا إعادة الاختبار (Test Retest) وذلك بحساب معامل الارتباط بعد تطبيق الاستبانة على (25) امرأة من خارج عينة الدراسة وبفاصل زمني أسبوعين بين كل تطبيق .وجاءت قيمه معامل الارتباط 0.82 وقيمة هذا المعامل مقبولة لأغراض هذه الدراسة.

5.3 متغيرات الدراسة :

المتغيرات المستقلة:

1. العمر :أقل من 25سنة، أقل من 35سنة، أقل من 50سنة، 50سنة فأكثر.
2. المستوى التعليمي: أمية، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي، دراسات عليا.
3. الحالة الاجتماعية: عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة.
4. مكان السكن: بادية، ريف، مدينة.

المتغيرات التابعة :

أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

6.3المعالجات الإحصائية :

قام الباحث باستخدام برمجية المعالجات الإحصائية SPSS وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية (كرونباخ الفا) للإجابة عن أسئلة الدراسة حيث تم استخراج واستخدام المتوسطات الحسابية والتكرارات.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل واجابة على أسئلة الدراسة ومناقشة للنتائج التي توصلت إليها استبانة الدراسة من معلومات في أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

وقد اشتملت عينة الدراسة على (187)استبانة تناولت أنماط الجرائم المرتكبة من قبل المرأة من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية من اللواتي يحتجزن في سجون المملكة العربية السعودية، حيث تناولت الاستبانة الحالة الشخصية والاجتماعية والأسرية للمرأة عينة الدراسة وعلاقتها بارتكاب الفعل الاجرامي، بالاضافة إلى أنماط الجرائم لدى عينة الدراسة وعلاقتها بالمتغيرات الشخصية.

1.4 اختبار ثبات أداة الدراسة:

جدول رقم(1)

معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة

البعد	معامل كرونباخ ألفا
العلاقة مع الأسرة	0.82
العلاقة مع الزوج	0.88

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم معاملات كرونباخ ألفا صالحة لغايات الدراسة.

2.4 العوامل الشخصية والاجتماعية والأسرية للمرأة عينة الدراسة:

1.2.4البيانات الشخصية:

جدول رقم(2)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لبياناتهم الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من عشرين سنة	7	3.7
	من 20-30سنة	109	58.3
	من 30-40سنة	56	29.9
	أكثر من 40سنة	15	8
المستوى التعليمي	لا تقرأ ولا تكتب	12	6.4
	ابتدائي	47	25.1
	متوسط	61	32.6
	ثانوي	43	23
	جامعي	24	12.8
المهنة قبل ارتكاب الجريمة	طالبة	19	10.2
	ربة منزل	48	25.7
	موظفة	115	61.5
	أعمال حرة	5	2.7
مكان الاقامة	قرية	11	5.9
	مدينة	176	94.1
مكان السكن قبل ارتكاب الجريمة	مع الوالدين	80	42.8
	مع الأب	16	8.6
	مع الأم	18	9.6
	مع الزوج	20	10.7
	مع أحد الأخوة	9	4.8
	مع أحد الأخوات	42	22.5
	مع أحد الأبناء	2	1.1
متوسط الدخل الشهري	أقل من 3000	176	94.1
	من 3000-6000	8	4.3
	من 6000-10000	2	1.1
	أكثر من 10000	1	0.5

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1) العمر بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة ممن تقل أعمارهن عن 20 سنة (3.7%)، ومن تتراوح أعمارهن ما بين (20–30) سنة (58.3%)، ومن تتراوح أعمارهن ما بين 30–40 سنة(29.9%) (ونسبة من تزيد أعمارهن عن 40 سنة(8%) .
2) المستوى التعليمي بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة اللواتي لا يقرأن ولا يكتبن (6.4%)، ونسبة الحاصلات على الشهادة الابتدائية (25.1%)، والشهادة المتوسطة (32.6%)، والشهادة الثانوية (23%)، والشهادة الجامعية .(12.8%)
3) المهنة قبل ارتكاب الجريمة بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من الطالبات (10.2%)، ومن ربات المنازل (25.7%)، ومن الموظفات (61.5%)، ومن العاملات في أعمال حرة .(2.7%)
4) مكان الاقامة بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي يسكن في القرية (5.9%)، واللواتي يسكن في المدينة .(94.1%)
5) مكان السكن قبل ارتكاب الجريمة بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي يسكن مع الوالدين (42.8%)، ومن يسكن مع الأب (8.6%)، ومع الأم (9.6%)، ومن يسكن مع الزوج (10.7%)، ومن يسكن مع الأخوة (4.8%)، ومن يسكن مع أحد الأخوات (22.5%)، ومن يسكن مع أحد الأبناء .(1.1%)
6) متوسط الدخل الشهري للمرأة عينة الدراسة بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة ممن يقل دخلهن الشهري عن (94.1%) 3000، ومن يتراوح دخلهن ما بين (4.3%) (3000–6000)، ومن يتراوح دخلهن ما بين (6000–10000) (1.1%)، ونسبة من يزيد دخلهن عن .(0.5%) (10000)

2.2.4 البيانات الأسرية:

جدول رقم(3)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لبياناتهم الأسرية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية للوالدين	متزوجان	135	72.2
	مطلققان	30	16
	الوالد متوفي	4	2.1
	الأم متوفية	3	1.6
	الوالدان متوفيان	10	5.3
	زواج ثاني للأب	2	1.1
	زواج ثاني للأم	3	1.6
متوسط الدخل الشهري الأسري	أقل من 3000	48	25.7
	من 3000-6000	98	52.4
	من 6000-10000	34	18.2
	أكثر من 10000	7	3.7
المستوى التعليمي للأب	لايقرأ ولايكتب	26	13.9
	ابتدائي	24	12.8
	متوسط	45	24.1
	ثانوي	44	23.5
	جامعي	48	25.7
مهنة الأب	لا يعمل	32	17.1
	موظف	129	69
	أعمال حرة	26	13.9
المستوى التعليمي للأم	لا تقرأ ولا تكتب	54	28.9
	ابتدائي	29	15.5
	متوسط	36	19.3
	ثانوي	45	24.1
	جامعي	23	12.3
مهنة الأم	ربة منزل	116	62
	موظفة	65	34.8
	أعمال حرة	6	3.2
	Total	187	100

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1) الحالة الاجتماعية للوالدين :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة ممن لديهن أب وأم متزوجان (72.2%)، ونسبة من لديهن والدين مطلقان (16%)، ومن لديهن والد متوفي (2.1%)، ومن لديهن أم متوفية (1.6%)، ومن لديهن والدان متوفيان (5.3%)، ومن لديهن زواج ثاني للأب (1.1%)، ومن لديهن زواج ثاني للأم (1.6%).

2) متوسط الدخل الشهر الأسري :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة ممن يقل متوسط الدخل الشهري لأسرهن عن (25.7%) 3000، ومن يتراوح دخل أسرهن الشهري ما بين (52.4%) (3000-6000)، ومن يتراوح ما بين -6000) (18.2%) (10000، ومن يزيد دخل أسرهن الشهري عن .(3.7%) (10000)

3) المستوى التعليمي للأب :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي أبائهن لا يقرأون ولا يكتبون (13.9%)، واللواتي أبائهن حاصلين على الشهادة الابتدائية (12.8%)، واللواتي أبائهن حاصلين على الشهادة المتوسطة (24.1%)، واللواتي أبائهن حاصلين على الشهادة الثانوية (23.5%)، والحاصلين على الشهادة الجامعية .(25.7%)

4) مهنة الأب :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي لديهن أباء لا يعملون (17.1%)، ومن لديهن أباء موظفين (69%)، ومن لديهن أباء يعملون في الأعمال الحرة .(13.9%)

5) المستوى التعليمي للأم :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي أمهاتهن لا يقرأن ولا يكتبن (28.9%)، واللواتي أمهاتهن حاصلات على الشهادة الابتدائية (15.5%)، واللواتي أمهاتهن حاصلات على الشهادة المتوسطة (19.3%)، واللواتي أمهاتهن حاصلات على الشهادة الثانوية (24.1%)، والحاصلات على الشهادة الجامعية .(12.3%)

6) مهنة الأم :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي لديهن أمهات لا يعملون (62.0%)، ومن لديهن أمهات موظفات (34.8%%)، ومن لديهن أمهات يعملن في الأعمال الحرة .(3.2%)

3.2.4البيانات الزوجية:

جدول رقم(4)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لبياناتهم الزوجية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
لحالة الاجتماعية قبل ارتكاب الجريمة	عزباء	112	59.9
	متزوجة	25	13.4
	مطلقة	50	26.7
المستوى التعليمي للزوج	لايقرأ ولايكتب	2	1.1
	ابتدائي	3	1.6
	متوسط	3	1.6
	ثانوي	10	5.3
	جامعي	11	5.9
مهنة الزوج	لا يعمل	4	2.1
	موظف	20	10.7
	أعمال حرة	5	2.7
متوسط الدخل الشهري للزوج	أقل من 3000	4	2.1
	من 3000-6000	14	7.5
	من 6000-10000	9	4.8
	أكثر من 10000	2	1.1
لديها أبناء	نعم	27	14.4
	لا	48	25.7
Total		187	100

1) الحالة الاجتماعية قبل ارتكاب الجريمة بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة قبل ارتكاب الجريمة من غير المتزوجات (59.9%)، ونسبة المتزوجات (13.4%)، ونسبة المطلقات .(26.7%)

2) المستوى التعليمي للزوج :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي أزواجهن لا يقرأون ولا يكتبون (6.9%)، واللواتي أزواجهن حاصلين على الشهادة الابتدائية (10.3%)، واللواتي أزواجهن حاصلين على الشهادة المتوسطة (10.3%)، واللواتي أزواجهن حاصلين على الشهادة الثانوية (34.5%)، واللواتي أزواجهن حاصلين على الشهادة الجامعية .(37.9%)

3) مهنة الزوج :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة من اللواتي لديهن أزواج لا يعملون (13.7%)، ومن لديهن أزواج موظفين (68.9%)، ومن لديهن أزواج يعملون في الأعمال الحرة .(17.2%)

4) متوسط الدخل الشهري للزوج :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة ممن يقل متوسط الدخل الشهري لأزواجهن عن (13.7%) 3000، ومن يتراوح دخل أزواجهن الشهري ما بين (48.4%) (3000−6000)، ومن يتراوح ما بين (31.0%) (6000−10000)، ومن يزيد دخل أزواجهن الشهري عن (10000) (6.9%).

5) لديهن أبناء :بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدر اسة ممن لديهن أبناء (36.5%)، ومن لا يوجد لديهن أبناء .(63.5%)

4.2.4البيانات الاجتماعية:

الجول رقم(5)

التكرارات والنسب المئوية للبيانات الاجتماعية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
هل لديك صديقات مقربات	نعم	113	60.4
	لا	74	39.6
في حال واجهتك مشكلة، لمن كنت تلتجئين	والدي	4	2.1
	أمي	8	4.3
	اخوتي	12	6.4
	أخواتي	37	19.8
	زوجي	3	1.6
	أبنائي	3	1.6

	إحدى صديقاني	67	35.8
	لا أحد	53	28.3
نوع الجريمة المرتكبة	قتل	19	10.2
	ايذاء	1	0.5
	سرقة	13	7
	دعارة	35	18.7
	زنا	76	40.6
	سكر ومخدرات	20	10.7
	نصب واحتيال	2	1.1
	تزوير	4	2.1
	رشوة	2	1.1
	أخرى	15	8
تكرار ارتكاب الجريمة	أول مرة	184	98.4
	أكثر من مرة	3	1.6
وجود شريك في الجريمة	نعم	35	18.7
	لا	152	81.3
صلة الشريك في الجريمة	صديق	12	6.4
	الوالدة	2	1.1
	الخال	3	1.6
	الأخ	18	9.6
ارتكاب أحد أفر اد الأسرة جريمة ونوعها	نعم	8	4.3
	لا	179	95.7
نوع الجريمة المرتكبة من أحد أفراد الأسرة	مخدرات	1	0.5
	سكر	2	1.1
	سكر ومخدرات	1	0.5
	زنا	3	1.6
	قتل	1	0.5
ارتكاب أحد الأصدقاء جريمة ونوعها	نعم	5	2.7
	لا	182	97.3
الدافع من وراء ارتكاب الجريمة	الأسرة	67	35.8
	الزوج	6	3.2
	الأصدقاء	51	27.3
	الحاجة للمال	57	30.5
	أخرى	6	3.2
	Total	187	100

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة ممن لديهن صديقات (60.4%)، ونسبة من لا يوجد لديهن صديقات .(39.6%)
- بلغت نسبة النساء أفراد عينة الدراسة ممن يلتجئن لوالدهن في حال التعرض لمشكلة (2.1%)، ونسبة من يلتجئن للأم (4.3%)، ونسبة من يلتجئن للأخوة (6.4%)، ومن يلتجئن للأخوات (19.8%)، ومن يلتجئن للزوج (1.6%)، ومن يلتجئن للأبناء (1.6%)، بينما بلغت نسبة النساء اللواتي يلتجئن للصديقات (35.8%)، ونسبة من لا يلتجئن لأحد .(28.3%)

جدول رقم(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن العلاقة مع الأسرة

العلاقة مع الأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
علاقاتك الأسرية على الاحترام والتقدير المتبادل	2.46	0.666	82.0	مرتفعة
يهتم والدي بأمري ويقوم بتوجيهي	2.37	0.724	79.0	متوسطة
عدم قدرة الأسرة على تلبية كافة احتياجاتها	2.09	0.808	69.7	متوسطة
يوجد خلافات أسرية	1.96	0.732	65.3	متوسطة
تهتم والدتي بأمري وتقوم بتوجيهي	1.88	0.763	62.7	متوسطة
أشعر بالحرمان العاطفي	1.86	0.766	62.0	متوسطة
يوجد مشاجرات تصل حد الضرب ما بين أفراد العائلة	1.84	0.666	61.3	متوسطة
هنالك تسلط من جهة الأم	1.74	0.824	58.0	متوسطة
أشعر بعدم الامن والأمان داخل أسرتي	1.7	0.746	56.7	متوسطة
هنالك تسلط من جهة الأب	1.67	0.745	55.7	متوسطة
الخلافات والمشاجرات الأسرية تحصل أمامي	1.63	0.781	54.3	متوسطة
يوجد قسوة وشدة في تعامل والدي معي	1.61	0.791	53.7	متوسطة
يوجد مشاجرات ما بين الوالدين تصل حد الانفصال	1.59	0.708	53.0	متوسطة
يوجد قسوة وشدة في تعامل والدتي معي	1.55	0.681	51.7	متوسطة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فقرة " علاقاتك الأسرية على الاحترام والتقدير المتبادل "حصلت على درجة مرتفعة بلغت (82%)، وحصلت باقي الفقرات على درجات متوسطة تراوحت ما بين (79.0-51.7)، حيث جاء ترتيب الفقرات من الأعلى درجة إلى الأقل درجة كالآتي " :تهتم والدتي بأمري ويقوم بتوجيهي، وعدم قدرة الأسرة على تلبية كافة احتياجاتها، ويوجد خلافات أسرية، وتهتم والدتي بأمري وتقوم بتوجيهي، أشعر بالحرمان العاطفي، يوجد مشاجرات تصل حد الضرب ما بين أفراد العائلة، كما ان هنالك تسلط من جهة الأم، وأشعر بعدم الامن والأمان داخل أسرتي، وهنالك تسلط من جهة الأب، الخلافات والمشاجرات الأسرية تحصل أمامي، ويوجد قسوتو وشدة في تعامل والدي معي، يوجد مشاجرات ما بين الوالدين تصل حد الانفصال، ويوجد قسوة وشدة في تعامل والدتي معي."

جدول رقم(7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن علاقة المرأة مع زوجها

العلاقة مع الزوج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
علاقتي الزوجية قائمة على الاحترام والتقدير المتبادل	1.92	0.744	64.0	متوسطة
عدم قدرة زوجي على تلبية حاجاتنا الأسرية	1.88	0.653	62.7	متوسطة
يهتم زوجي بأمري ويقوم بتوجيهي	1.65	0.745	55.0	متوسطة
أشعر بعدم الأمن والأمان مع زوجي	1.65	0.689	55.0	متوسطة
يوجد تسلط من جهة الزوج	1.65	0.562	55.0	متوسطة
يوجد خلافات أسرية	1.62	0.697	54.0	متوسطة
يوجد مشاجرات تصل حد الانفصال	1.54	0.647	51.3	متوسطة
يوجد قسوة وشدة في تعامل زوجي معي	1.42	0.578	47.3	متوسطة
يوجد حب واستقرار وتفاهم مع زوجي	1.42	0.578	47.3	متوسطة
يوجد مشاجرات تصل حد الضرب	1.31	0.471	43.7	متدنية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع الفقرات حصلت على درجة متوسطة عدا الفقرة " يوجد مشاجرات تصل حد الضرب "حصلت على درجة متدنية بلغت (43.7%)، وجاء ترتيب الفقرات من الأعلى درجة إلى الأقل درجة كالآتي" :علاقتي الزوجية قائمة على الاحترام والتقدير المتبادل، عدم قدرة زوجي على تلبية حاجاتنا الأسرية، يهتم زوجي بأمري ويقوم بتوجيهي، أشعر بعدم الأمن والأمان مع زوجي، يوجد تسلط من جهة الزوج، يوجد خلافات أسرية، يوجد مشاجرات تصل حد الانفصال، يوجد قسوة وشدة في تعامل زوجي معي، يوجد حب واستقرار وتفاهم مع زوجي، يوجد مشاجرات تصل حد الضرب."

3.4 الإجابة على أسئلة الدراسة:

سؤال الدراسة الأول :ما أنماط وطبيعة الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية؟

للإجابة على سؤال الدراسة الأول فقد تم طرح تساؤل من خلال استبانة الدراسة حول نوع الجريمة المرتكبة جدول رقم (5) ، حيث تبين أن أكثر الجرائم المرتكبة من قبل النساء أفراد عينة الدراسة هي الزنا بنسبة (40.6%)، ثم تلاها الدعارة بنسبة (18.7%)، ثم السكر والمخدرات (10.7%)، ثم القتل بنسبة (10.2%)، ثم السرقة بنسبة (7%)، ثم التزوير بنسبة (2.1%)، ثم النصب والاحتيال والرشوة بنسبة (1.1%)، وأخيراً الايذاء بنسبة .(0.5%)

وتبين أيضا جدول رقم (5)أن النساء المجرمات يقمن بارتكاب الجريمة من غير معاون بنسبة .(81.3%)

سؤال الدراسة الثاني :ما العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للنساء في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على سؤال الدراسة الثاني فقد تم طرح تساؤل من خلال استبانة الدراسة حول العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للنساء في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية جدول رقم (5)، حيث تبين أن أكثر الدوافع للجريمة لدى النساء في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية هي الأسرة بنسبة (35.8%)، ثم تلاها الحاجة

للمال بنسبة (30.5%)، ثم الأصدقاء بنسبة (27.3%)، وأخيرا كان الزوج بنسبة ضئيلة بلغت .(3.2%)

سؤال الدراسة الثالث :ما السمات الشخصية والنفسية للنساء مرتكبة الجرائم في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على سؤال الدراسة الثالث فقد تم طرح تساؤل من خلال استبانة الدراسة للسمات الشخصية والنفسية للنساء في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية جدول رقم (2) ، حيث تبين ما يلي:

العمر :بلغت غالبية النساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية تتراوح أعمارهن ما بين (20-30)سنة بنسبة .(58.3%)

المستوى التعليمي :غالبية النساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية هن من الحاصلات على الشهادة المتوسطة بنسبة (32.6%)، والشهادة الثانوية بنسبة .(23%)

المهنة قبل ارتكاب الجريمة :غالبية النساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية هن من الموظفات بنسبة .(61.5%)

مكان الاقامة :غالبية النساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية هن من اللواتي يسكن في المدينة بنسبة .(94.1%)

مكان السكن قبل ارتكاب الجريمة :غالبية النساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية هن من اللواتي يسكن مع الوالدين بنسبة .(42.8%)

متوسط الدخل الشهري للمرأة عينة الدراسة :غالبية النساء مرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية هن ممن يقل دخلهن الشهري عن 3000بنسبة (94.1%)

ومن خلال الجدولين (6)و(7)، نلاحظ أن أكثر المشاكل لدى النساء مرتكبات الجريمة هي عدم قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتهن ووجود خلافات أسرية والمشاجرات بين أفراد العائلة، والمشاجرات التي تصل إلى حد الضرب مع الزوج، وعدم قدرة الزوج على تلبية الاحتياجات.

سؤال الدراسة الرابع :هل هنالك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$)في أثر كل من العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن (على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية؟

للإجابة على سؤال الدراسة الرابع فقد تم ايجاد العلاقات بين المتغيرات الشخصية العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكان ونمط الجرائم، وتم استخدام مربع كاي والجداول التالية تبين ذلك:

جدول رقم(8)

العلاقة بين نمط الجريمة والعمر

العمر الجريمة	أقل من 20 سنة	20-30 سنة	30-40 سنة	40سنة فأكثر	المجموع
الزنا	1 1.3%	44 57.6%	26 23.2%	5 6.6%	76 100%
الدعارة	0 0%	17 48.5%	14 39.9%	4 11.4%	35 100%
السكر والمخدرات	0 0%	16 80%	3 15%	1 5%	20 100%
القتل	4 21%	11 57.9%	2 10.5%	2 10.5%	19 100%
السرقة	1 7.2%	7 50%	5 35.7%	1 7.2%	14 100%
أخرى	1 4.4%	16 69.6%	5 21.7%	1 4.4%	23 100%
المجموع	7 3.8%	109 58.2%	56 30%	15 8%	187 100%
P-value			0.000*		

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة بين نمط الجريمة والعمر، حيث أن الفئة العمرية الواقعة ما بين (20-30)سنة من النساء مرتكبات الجريمة هي الفئة الأكبر في ارتكاب الجريمة.

جدول رقم(9)

العلاقة بين نمط الجريمة والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي / الجريمة	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
الزنا	5 6.6%	21 27.6%	24 31.7%	18 23.7%	8 10.5%	76 100%
الدعارة	2 5.71%	8 22.6%	10 28.6%	11 31.4%	4 11.4%	35 100%
السكر والمخدرات	1 5%	4 20%	8 40%	5 25%	2 10%	20 100%
القتل	2 10.5%	6 31.6%	6 31.6%	2 10.5%	3 15.8%	19 100%
السرقة	1 7.2%	2 10.5%	8 57.1%	5 25%	2 10%	14 100%
أخرى	1 54.4%	6 26.1%	6 26.1%	6 26.1%	4 17.4%	23 100%
المجموع	12 6.4%	47 25.2%	62 33.2%	44 23.6%	22 11.8%	187 100%
P-value	0.000*					

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة بين نمط الجريمة والمستوى التعليمي، حيث أن الحاصلات على الشهادة المتوسطة من النساء مرتكبات الجريمة هن الفئة الأكبر في ارتكاب الجريمة.

جدول رقم(10)

العلاقة بين نمط الجريمة ومكان السكن

مكان السكن الجريمة	مع الوالدين	مع الأب	مع الأم	مع الزوج	أحد الأخوة والأخوات	مع أحد الأبناء	لوحدها	المجموع
الزنا	36	9	5	7	19	0	0	76
	47.3%	11.8%	6.6%	9.2%	25%	0%	0%	100%
الدعارة	12	1	1	5	15	1	0	35
	34.3%	2.9%	2.9%	14.3%	42.9%	2.9%	0%	100%
السكر والمخدرات	8	2	4	1	4	1	0	20
	40%	10%	20%	5%	20%	5%	0%	100%
القتل	10	1	5	1	2	0	0	19
	52.6%	5.3%	26.3%	5.3%	10.5%	0%	0%	100%
السرقة	5	0	1	3	5	0	0	14
	35.7%	0%	7.1%	21.4%	35.7%	0%	0%	100%
أخرى	10	1	2	3	6	0	1	23
	43.5%	4.4%	8.7%	13.1%	26.1%	0%	4.4%	100%
المجموع	81	14	18	20	51	2	1	187
	43.3%	7.5%	9.6%	10.7%	27.3%	1.1%	0.5%	100%
P-value	0.000*							

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة بين نمط الجريمة ومكان السكن، حيث أن اللواتي يسكن مع الوالدين من النساء مرتكبات الجريمة هن الفئة الأكبر في ارتكاب الجريمة.

جدول رقم(11)

العلاقة بين نمط الجريمة والحالة الاجتماعية لمرتكبة الجريمة

الحالة الاجتماعية لمرتكبة الجريمة الجريمة	عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة	المجموع
الزنا	46 60.5%	8 10.5%	20 26.3%	2 2.6%	76 100%
الدعارة	21 60%	5 14.2%	7 20%	2 5.7%	35 100%
السكر والمخدرات	15 75%	2 10%	3 15%	0 0%	20 100%
القتل	12 36.1%	3 15.8%	4 21.1%	0 0%	19 100%
السرقة	8 57.1%	2 14.3%	4 28.6%	0 0%	14 100%
أخرى	11 47.9%	5 21.8%	6 26.1%	1 4.4%	23 100%
المجموع	113 60.4%	25 13.4%	44 23.6%	5 2.7%	187 100%
P-value			0.000*		

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة بين نمط الجريمة والحالة الاجتماعية، حيث أن الغير متزوجات من النساء مرتكبات الجريمة هن الفئة الأكبر في ارتكاب الجريمة.

سؤال الدراسة الخامس :ما الوسائل والآليات التي يمكن من خلالها الحد من أشكال ومظاهر جرائم النساء، وما الحلول العملية التي يمكن من خلالها الحد من ميول النساء نحو السلوك الجرمي؟

من خلال ما سبق من الجداول يمكنا أن جملة من الحلول للحد من أشكال ومظاهر جرائم النساء، وهي:

1. الحرص من قبل الأهالي على أن تستمر المرأة في مراحل التعليم حيث أن نسب الإجرام لدى النساء تكثر لدى الفئات التي يقل مؤهلها العلمي عن الثانوية العامة.
2. عمل ورشات توعوية للأهالي حول كيفية التعامل مع المرأة والتقليل من المشاجرات العائلية أمام الأبناء.

نلاحظ من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (1) إلى أن قيم معاملات كرونباخ ألفا قد حققت شرط اختبار ثبات اداة الدراسة حيث تأكدت درجة ثبات الأداة فيما يتعلق بحالة المرأة مع الأسرة بنسبة مئوية وصت الى 5.82. بينما كانت درجة ثبات الأداة في العلاقة مع الزوج الى5.88 ، وأن هذه النسبة صالحة لغايات الدراسة وبذلك تحقق شرط حالة ثبات أداة الدراسة عند هذه الدرجة.

وتشير البيانات المتعلقة بالجدول رقم (2) الى توزيعات أفراد عينة الدراسةتبعاً لبياناتهم الشخصية حيث تشير نتائج التحليل الى أن نسبة النساء ممن تقل أعمارهن عن 20 بلغت نسبتهن 3.7% ومن تراوح أعمارهن ما بين 30-20 سنة بلغت نسبتهن 58.3% من أفراد عينة الدراسة، ومن تتراوح أعمارهن ما بين 40-30 سنة بلغت نسبتهن 29.2% ونسبة من تزيد أعمارهن عن 40 سنة بلغت نسبتهن.8%

ويتضح من خلال الجدول السابق الى أن غالبية النساء اللواتي قمن بالفعل الإجرامي كانت أعمارهن ما بين 30-20 سنة حيث كانت نسبتهن 58.3% من أفراد عينة الدراسة .وهذا يتفق مع نتائج دراسة (هياجنه، والنقشبندي،2007)، أما أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة فتشمل :انتماء النسبة الأكبر من المبحوثات الى الفئة العمرية.(25-18)

وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة حيث توضح نتائج التحليل إلى أن نسبة النساء اللواتي في حالة الأمية لا يقرآن ولا يكتبن بلغت نسبتهن 6.4%ونسبة الحاصلات على الابتدائية 25.1% من أفراد عينة الدراسة .بينما تشير نتائج التحليل الى النساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة 32.6% ، بينما تبين ان نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية 23% وعلى الشهادة الجامعية..12.8%

ونلاحظ من خلال البيانات المعروضة الى أن نسبة النساء اللواتي قمن بالفعل الإجرامي تراوحت عند المستوى التعليمي للشهادات المتوسطة بنسبة,32.6% وهذا

يخالف مع ما توصلت الية دراسة (الحموري،2001) من تدني المستوى التعليمي للموقوفات ثم توالت الشهادة الابتدائية، الثانوية ثم الشهادة الجامعيةوأخيراً النساء الأميات لا قراءة ولا كتابة.

وفيما يتعلق بمتغير المهنة قبل ارتكاب الجريمة فقد أوضحت نتائج التحليل إلى أن أكثر النساء اللواتي قمن بارتكاب الجريمتهن ّ من فئة الموظفات حيث كانت نسبتهن 61.5% من أفراد عينة الدراسة .ثم جاءت ربات البيوت وبنسبة وهذا يخالف مع ما توصلت الية دراسة (هياجنه، والنقشبندي، 2007)، من ان غالبية النساء اللواتي قمن بفعل الجريمة اتسمن بالامية وغير العاملات 25.7% ثم الطالبات وبنسبة 10.2%وأخيراً العاملات في الأعمال الحرة بنسبة 2.7% من أفراد عينة الدراسة.

ويتضح من ذلك أن الفعل الإجرامي كان أكثر احتمالية لارتكابه لدى النساء الموظفات وربما يغزى ذلك الى حالة الاختلاط مع الذكور من جهة كما ويمكن ان يعزى ذلك الى الضغوطات التي تواجه المرأة الموظفة في مجال عملها.

وتشير بيانات التحليل والمتعلقة بمتغير مكان الإقامة الى أن نسبة النساء اللواتي ارتكبن فعل الجريمة هن من سكان المدينة وبنسبة بلغت 94.1% من أفراد عينة الدراسة.وهذا يتفق مع ما توصلت الية دراسة (هياجنه، والنقشبندي، 2007) الى ان اغلب النساء الموقوفات يقمن في المدن، بينما اللواتي يسكن في القرية كانت نسبتهن5.9%، وربما يعزى ذلك الى حالة الانفتاح والتواصل التي تعيشها المرأة في المدينة .كما أن ضعف العلاقات الأولية يمكن أن يسهم في ارتكاب الفعل الإجرامي . بينما يتلاشى الفعل الإجرامي في القرى نتيجة العلاقات الأولية القائمة على القربى والدم .يمكن أن تسهم في التخفيف من الفعل الإجرامي.

وفيما يتعلق بمكان سكن المرأة قبل ارتكاب الجريمة مع منتُ قيم بلغت نسبة النساء اللواتيسكُن ّ مع الوالدين 42.8% من أفراد عينة الدراسة ومع الأب بنسبة 8.6%ومع الأم 9.6% ومع الزوج 10.7% ومع الأخوة 4.8% ومع إحدى الأخوات 22.5% ومع أحد الأبناء (1.1%) وتوضح البيانات الى ارتفاع ارتكاب الجريمة مع اقامة النساءفعلياً مع الوالدين، وهذا يتفق مع دراسة (الساعاتي،1961)،

ان اكثر النساء اللواتي ارتكبن الجرائم يقمن وع الاهل والاقارب بنسبة50% وربما يعزى ذلك الى طبيعة التنشئة وأسلوب نمط المعاملة من قبل الوالدين للمرأة .فالمرأة التي يتم التعامل معها بأسلوب القهر والحرمان والعنف المستمر تسهم في دفعها نحو ارتكاب الفعل الإجرامي حيث أن حالة التسلط والقهر في الأسرة تدفع الفرد أو المرأة الى هاوية الإنحراف والانزلاق وارتكاب الفعل الإجرامي.

وفيما يتعلق بمتغير الدخل الشهري للمرأة .فقد أوضحت نتائج التحليل الى أن نسبة النساء اللواتي يقل دخلهن الشهري عن 3000 ريال وبلغت نسبتهن 94.1% وممن تتراوح دخولهن ما بين 3000-6000 بلغت نسبتهن 4.3% وممن تتراوح دخولهن ما بين 6000-10000 بلغت نسبتهن 1.1% ونسبة من تزيد دخولهن عن 10000بلغت نسبتهن 0.5% ونجد من خلال البيانات المعروضة حول علاقة متغير الدخل الشهري للمرأة بارتكاب الجريمة واحتمالية حدوثه .حيث توضح نتائج التحليل أنه كلما قل دخل المرأة الشهري ازدادت احتمالية ارتكاب الفعل الإجرامي، والعكس صحيح كلما ارتفع مستوى الدخل الشهري انخفضت احتمالية ارتكاب الجريمة.وهذا يتفق مع ما توصلت الية دراسة(ربايعة،1988). عن وجود ارتباط بين انخفاض الدخل والجريمة، وكذلك رفقة السوء والتفكك الأسري

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول (3) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لبياناتهم الأسرية والمشار اليه نحو الحالة الاجتماعية للوالدين أن نسبة النساء اللواتي لديهن أب وأم متزوجان كانت نسبتهن 72.2% من أفراد العينة و 16% لديهن والدين مطلقان، في حين كانت ما نسبته 2.1% من لديهن والد متوفي ومن لديهن أم متوفية كانت نسبته 1.6% ووالديهن متوفيان كانت نسبتهن 5.3% ومن لديهن زواج ثاني للأب كانت نسبتهن 1.1% ومن لديهن زواج ثاني للأم نسبتهن بلغت.1.6%

وفيما يتعلق بمتوسط الدخل الشهري الأسري كانت نسبة النساء اللواتي يقل دخلهن الأسري الشهري عن 3000 بلغت 25.7% وم يتراوح دخلهن ما بين-3000 6000كانت نسبتهن 52.4% ومن يتراوح ما بين 6000-10000 بلغت نسبتهن 18.2%في حين كانت نسبة 3.7% لمن يزيد دخلهن الشهري لأسرهن عن 1000 ريال.

أما المستوى التعليمي للأم فتشير النتائج الى أن نسبة النساء اللواتي أمهاتهن لا يقرأن ولا يكتبن كانت نسبتهن 28.9% والحاصلات امهاتهن على الشهادة الابتدائية بلغت 15.5% والحاصلات على الشهادات المتوسطة بلغت 19.3% بينما تشير النتائج الى أن الحاصلات امهاتهن على الشهادة الثانوية بلغت 24.1% والحاصلات على الشهادة الجامعية . وهذا يتفق مع ما توصلت الية دراسة (الثنيان،2002)، الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السلوك العدواني وموضع الضبط النفسي داخلياً وخارجياً ، لصالح الضبط الداخلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لضبط النفس والتقدير في العام الماضي لصالح أصحاب التقدير الممتاز، ومستوى تعليم الأب لصالح الجامعي فما فوق، ومستوى تعليم الأم لصالح الثانوي فما دون والمنطقة لصالح منطقة شمال الرياض، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية للسلوك العدواني والجنسية لصالح الطلاب السعوديين، والتقدير في العام الماضي لصالح أصحاب التقدير الضعيف ومستوى تعليم الأب لصالح من يقرأ ويكتب، ومستوى تعليم الأم لصالح التي تقرأ وتكتب..12.3%

وتوضح النتائج بأن هنالك علاقة بين تدني المستوى التعليمي للوالدين وبين ارتفاع نسبة الإقدام على الفعل الإجرامي لدى الأبناء .وهذا يمكن أن يعزى الى الدور الذي يقوم به الوالدين داخل الأسرة من توجيه وارشاد لسلوك الأبناء الذكور والإناث داخل الأسرة.

وفيما يتعلق بمتغير مهن الأب فتشير نتائج الدراسة الى أن النساء اللواتي لديهن أباء لا يعملون بلغت نسبتهن 17.1% ومن لديهن آباء موظفين كانت نسبتهن 69%ومن لديهن آباء يعملون في القطاع الحر بلغت نسبتهن 13.9% وهذا يوضح عن وجود علاقة بين انخفاض مستوى معيشة الأسرة وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وبين أقدام الأفراد على الفعل الإجرامي أو ارتكاب الجريمة.

البيانات الزوجية:

وتشير النتائج المستوضحة من الجدول (4) والمتعلقة بالبيانات الزوجية الى متغير الحالة الاجتماعية قبل ارتكاب الجريمة، فتوضح النتائج ان نسبة النساء من أفراد عينة الدراسة بلغت قبل ارتكاب الجريمة من غير المتزوجات 59.9% ونسبة

المتزوجات 13.4% ونسبة المطلقات .26.7% وهذا يشير الى أن النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج الأكثر عرضة لارتكاب الجريمة .وربما يعزى ذلك الى حالة عدم الخبرة العملية في الحياة .والى عدم تقدير الموقف بشكل سليم .والى التسرع في اتخاذ قرار الفعل نحو الانتقام.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للزوج فتشير نتائج الدراسة الى أن نسبة النساء اللواتي ازواجهن لا يقرأون ولا يكتبون بلغت 6.9% واللواتي أزواجهن حاصلون على الابتدائية بلغت 10.3% واللواتي أزواجهن حاصلين على الشهادة المتوسطة بلغت 10.3%والحاصلين على الشهادة الثانوية بلغت 34.5% واللواتي أزواجهن حاصلين على الشهادة الجامعية.37.9%

وهنا توضح نتائج الدراسة الى أن نسبة النساء الأكثر ارتكاباً للجريمة كانت ممن لديهن أزواج حاصلين على المستوى التعليمي المرتفع والشهادة الجامعية التي بلغت نسبتهن 37.9% من أفراد عينة الدراسة .ويمكن أن يعزى ذلك الى وجود فوارق بين الزوج والزوجة بما يتعلق بالمستوى التعليمي وربما يشير كذلك الى عدم القدرة على التعايش مع بعضهما البعض.

وفيما يتعلق بمتغير مهنة الزوج فتشير نتائج الدراسة الى أن نسبة النساء اللواتي لديهن أزواج لا يعملون بلغت نسبتهن 13.7% ومن لديهن أزواج موظفين كانت نسبتهن 68.9% ومن لديهن أزواج يعملون في الأعمال الحرة.17.2%

وفيما يتعلق بمتغير الدخل الشهري للزوج فتشير نتائج الدراسة الى أن النساء اللواتي يقل دخلهن الشهري لأزواجهن عن 3000 بلغت نسبتهن 13.7% من يتراوجح دخل أزواجهن الشهري ما بين 3000-6000 بلغت نسبتهن 48.4% ومن يتراوح دخلهن الشهري لأزواجهن ما بين 6000-10000 بلغت نسبتهن 31.0% ونسبة من يزيد دخل أزواجهن الشهري عن 10000 بلغت.6.9%

كما أوضحت نتائج الدراسة الى أن نسبة النساء اللواتي لديهن أبناء بلغت نسبتهن 36.5% ومن لا يوجد لديهن أبناء بلغت نسبتهن 63.5% البيانات الاجتماعية توضح نتائج الجدول (5) الى أن النساء اللواتي لديهن صديقات مقربات

بلغت نسبتهن 60.4% بينما أشارت النتائج الى أن النساء اللواتي ليس لهن صديقات مقربات بلغت نسبتهن.39.6%

وبلغت نسبة النساء اللواتي يلتجئن للصديقات في حال التوصل الى مشكلة 35.8%في المرتبة الأولىوهذا يتفق مع دراسة الناصر والرواشده 1992الى أن (67.7%)من النزلاء لا يتحدثون بإسرارهم الى الآخرين، وان (6.5%) يتحدثون بأسرارهم إلى الأصدقاء فقط، أن (5.8%) يتحدثون الى الخاصة من الأصدقاء، بينما من لا يلتجئن لأحد بلغت نسبتهن 28.3% في حين تعدد إجابات أفراد عينة الدراسة حول عملية الالتجاء في حال التعرض للمشكلة فبينت الدراسة أن ما نسبته 2.1% لوالدهن ونسبة من يلتجئن الى الأم 4.3% والالتجاء للأخوة 6.4% والى الاخوات بلغت النسبة 19.8% ومن يلتجئن للزوج 1.6% وال الأبناء.1.6%

وحول التساؤل المرتبط بـ نوع الجريمة المرتكبة فقد بينت نتائج الدراسة الى جريمة الزنا حصلت على نسبة 40.6% من النساء، وكانت نسبة جريمة الدعارة 18.7%من أفراد عينة الدراسة, وهذا يتفق مع دراسة السودي 1996 ان اكثر الجرائم والمتعلقة بهتك العرض احتلت المرتبة الاولى من بين الجرائم كما وتتفق مع دراسة (الساعاتي،1961) ان اكثر جرائم النساء هي البغايا . بينما حصلت جريمة سكر والمخدرات بنسبة 10.7% ثم جريمة القتل 10.2% والتزوير 2.1% والرشوة1.1%.

وفيما يتعلق بتكرار ارتكاب الجريمة فقد أوضحت نتائج الدراسة الى أن تكرار ارتكاب الجريمة أول مرة بلغت نسبتها 98.4% وهذا يتفق ع دراسة (صالح،1996) حول العود إلى الإجرام عند المرأة في مصر، فقد بينت الباحثة حدة انتشار هذه الظاهرة؛ إذ تراوحت نسبة العائدات بين 50% – 39 من نزيلات السجون والسبب الاقتصادي كان السبب وراء عودة المرأة إلى ارتكاب الجريمة كون الجريمة هي مصدر رزقها الوحيد، وأنكثيراً من العائدات يعشن في أسر متصدعة ومفككة بينما حصلت نسبة تكرار ارتكاب الجريمة أكثر من مرة..1.6%

بينما أوضحت نتائج الدراسة الى أن ارتكاب أحد الأصدقاء جريمة ونوعها بلغت نسبتها 97.3 وباجابة (لا) بينما حصلت نسبة % 2.7 بالإجابة نعم حول ارتكاب أحد الأصدقاء جريمة.

وفيما يتعلق بالتساؤل حول الدافع وراء ارتكاب الجريمة .فقد أوضحت نتائج الدراسة الى أن ما نسبته 35.8% كانت سببه الأسرة، في حين بلغت نسبة الدافع من أجل الحصول على المال30.5 ، وبلغت نسبة الدافع من أجل الأصدقاء27.3 وهذا يتفق مع دراسة (هياجنه، والنقشبندي، 2007) نسبة من المكررات لارتكابالجر ائم الأخلاقية، وقد كانت جريمة الزنا أكثر الجرائم الأخلاقيةارتكاباً تلتها جريمة الدعارة أو البغاء ، بينما بلغت نسبة ارتكاب الجريمة والدافع ورائها الزوج بنسبة 3.2% وحالة أخرى بنفس النسبة.3.2%

وتشير المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المعبرة عن العلاقة مع الأسرة في الجدول (6) أن العلاقات الأسرية القائمة على الاحترام والتقدير المتبادل كما أبدت عينة الدراسة ذلك هو نمط التفاعل والتواصل بين أفراد اسر النساء عينة أفراد الدراسة والتي حصلت على درجة مرتفعة بلغت 82% بينما حصلت بقية الفقرات على درجات متوسطةتراو حت ما بين 79.0-51.9 وجاء ترتيب الفقرات من الأعلى درجة الى الأقل درجة على النحو الآتي:

1. اهتمام والدي بأموري وبتوجيهي بنسبة مئوية 79.0 وبدرجة متوسطة.
2. عدم قدرة الأسرة على تلبية كافة احتياجاتي بنسبة مئوية 69.7 وبدرجة متوسطة.
3. يوجد خلافات أسرية بنسبة 65.3 وبدرجة متوسطة.
4. والدتي تهتم بأمري وتقوم بتوجيهي بنسبة 62.7 وبدرجة متوسطة.
5. أشعر بالحرمان العاطفي وبنسبة 62.0 وبدرجة متوسطة.
6. وجود مشاجرات تصل الى حد الضرب بين أفراد الأسرة بنسبة 61.3 وبدرجة متوسطة.
7. تسلط الأم وبنسبة 58.0 وبدرجة متوسطة.
8. أشعر بعدم الأمن والأمان داخل أسرتي وبنسبة 56.7 وبدرجة متوسطة.

9. وجود مشاجرات بين الوالدين تصل الى حد الانفصال بنسبة 53.0 وبدرجة متوسطة.

10. قسوة وشدة التعامل من قبل والدتي لي بنسبة 51.7 وبدرجة متوسطة.

وفيما يتصل ببيانات الجدول (7) والمعبرة عن علاقة المرأة مع زوجها، حيث أشارتالفقر ات جميعها في الحصول على درجة متوسطة عدا الفقرة المتعلقة بوجود مشاجرات تصل الى حد الضرب حيث حصلت على درجة متدنية حيث بلغت النسبة المئوية43.7%، جاء ترتيب الفقرات من الأعلى درجة الى الأقل وشملت علاقتي الزوجين قائمة على الاحترام، عدم قدرة زوجي على تلبية حاجاتي، زوجي يهتم بأمري، أشعر بعدم الأمن والآمان، يوجد تسلط من جهة الزوج .وجود خلافات أسرية، وجود مشاجرات حادة، قسوة وشدة التعامل من قبل زوجي لي، يوجد استقرار وحب مع زوجي، وجود مشاجرات تصل الى حد الضرب.

4.4التوصيات :

توصي هذه الدراسة وبناء على ماتوصلت الية من نتائج مايلي ك

1. ضرورة نشر ثقافة توعوية في المجتمع السعودي للحد من ظاهرة انتشار الجريمة.
2. العمل على وضع مناهج تعليمية في المؤسسات التربوية تهدف الى النهوض بمكانة المراة وحمايتها وتوعيتها
3. العمل على تمكين المراة من المشاركة في اتخاذ القرار الاسري عدم تهميشها.
4. ضرورة اجراء المزيد من الدراسات حول انماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المجتمع السعودي.

المراجع

أ. المراجع العربية:

البرقاوي، هناء،(1995) ، **أثر العوامل الاجتماعية في الدفع على ارتكاب الجريمة عند النساء**، دراسة ميدانية على واقع سجن دمشق للذكور ودوما للإناث، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

الثنيان،احمد عبدالله، (1999)، **الضب النفسي وعلاقته بالسلوك العدواني**، رسالة ماجستير غير منشوره،اكاديمية نايف العربيه للعلوم الامنيه.

حسن، وهبة، 1983. **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، مصر.

الحموري، هدى،(2001) ، **النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف في المجتمع الأردني**، دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حنتول، أحمد موسى(2005) ، **أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجن محافظة جده،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودي.

خريطلي، سميرة،(1992) ، **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن**، دراسة مسحية اجتماعية للنزيلات بمراكز الإصلاح والتأهيل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الدراوشه، امال، (1992)، **انماط التفكك الاسري وعلاقته بانحراف الاحداث** (دراسة استطلاعية على عينه اردنية) ورقة بحثية مقدمه الى جامعة البلقاء التطبيقية ،كلية الاميرة رحمه للخدمه الاجتماعية .

رباعية، أحمد،(1988) ، أثر العوامل الاجتماعية في الدفع الى ارتكاب الجريمة، **مجلة دراسات، الجامعة الأردنية**، المجلد3 ، العدد1 ، ص33.

الزواهرة، عمر،(2005) ، **أسباب وأنماط العنف في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية من وجهة نظر النزلاء**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

أبو زهرة محمد .(2000) **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، القاهرة دار الفكر العربي.

الساعاتي، حسن، (1961)، **البغاء في القاهره مسح اجتماعي اكلينيكي**، القاهره، المركز الوطني للبحوث.

السراج، عبود. (1990). **علم الإجرام وعلم العقاب**. ط3. جامعة الكويت، ذات السلاسل، الكويت.

السعد، صالح(2000) ، **حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية.

السودي، عبدالمهدي،(1996) ، تطور الجرائم الماسة بالأخلاق في الأردن،-1990 1993، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، المجلد23 ، العدد.1، ص12.

السيد، عبدالرحمن، (2004)، .**نظريات الشخصيه**، القاهره: دار قباء.

صالح، ناهد،(1996)، العود إلى الإجرام عند المرأة، **المجلة الجنائية القومية**، العدد الثاني،ص213، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية.

الضحيان،سعود،(2001) ، **البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عبدالستار ،فوزية (1985)، **مبادىء علم الإجرام وعلم العقاب**، الإسكندرية ،دار النهضة العربية ،ط5

عبدالله، أحمد محمد(2000) ، **علم النفس المرضي** :دراسة في الشخصية بين السواء والاضطراب، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

عبيد، منصور، (1985)، **مدى فاعلية الؤسسات الاصلاحيه:دراسه اجتماعيه لتغير اتجاهات النزلاء نحو بعض القيم الأجتماعيه والمعايير السلوكيه في دور الملاحظه والتوجيه بمدينتي الرياض و الدمام**، رسالة ماجستير غير منشوره،جامعة الملك سعود.

العطوي، يحيى محمد، (2010)، **العوامل المؤثرة في تحديد أنماط العنف في المؤسسات العقابية من وجهة نظر النزلاء والعاملين في سجون المملكة**

العربيــة الــسعودية ((دراســة ميدانيــة))، رسـالة ماجـستير غيـر منـشورة، جامعـة مؤته.

العمرابي، صالح التوم .(2006) **الجرائم المعاقب عليها بالقتل في الشريعة والقانون**، دار عزة للنشر والتوزيع.

عـوض،عبدالمنعم، (1989). **المبــادئ العلميــه لدراســة الاجــرام والعقــاب**،دار الفكـر العربي، القاهره، مصر.

العيسوي، عبد الرحمن .(2005) **سيكولوجية الجريمة والانحراف**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.

الغامدي، ابراهيم،(2008) ، **العوامل المؤدية الى ارتكاب العنف بين النزلاء في إصلاحية الحائر بالرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية.

الغامدي، عبد العزيز .(2006) .**التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى.

غانم، عبدالله عبد الغني،(1999) ، **أثر السجن في سلوك النزيل**، أكاديمة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

الفوزان، سعد،(2007) ، **الفراغ المكاني للسجن وأثره على النزيل** .الندوة الثانية للإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية، الفترة من-2 3/6/2007، الرياض.

القحطاني، هادي بن سالم مهذل،(2002) ، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمرتكبي الجريمة بواسطة الاسلحة النارية**، دراسة ميدانية للمحكوم عليهم في سجون منطقة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا ـ قسم العلوم الاجتماعية كلية الملك فهد الأمنية ـ الرياض.

المبيضين، عاكف،(1992)، **الخصائص الديمغرافية للمحكومين وآثارها على الجريمة في الأردن**، دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

المجدوب، أحمد،(1976)، **المرأة والجريمة**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

الملتقى الإنساني لحقوق المرأة،(1998)، **العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني**، دراسة ميدانية أجريت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الصحة العالمية.

المهيرات، بركات،(1999)، **الأنماط المكانية للجريمة في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.

الناصر، عبدالله؛ والرواشده، ناصر،(1992) ، **مجتمع السجون في الأردن**، دراسة اجتماعية ميدانية، عمان، الأردن.

النجداوي، أن موسي (2003) **الجريمة وارتباطها بالبطالةو المشكلات السرية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

نجم، محمد (2002)، **اصول علم الإجرام والعقاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، البيادر.

هلال، ناجي محمد،(2003) ، العنف في السجون، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مجلد18 ، العدد36 ،ص68، الشارقة.

هياجنه، انور ، والنقشبندي، بارعه، (2007) المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني،دراسة ميدانية، **مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية** ،المجلد 34العدد3، ص60، الجامعة الاردنية .

يسر، علي امال .(2000) **علم الإجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية.

ب. المراجع الاجنبية

Awofeso, Niyi, (2004). Prison Argot And Penal Discipline, **Journal of Mundane Behavior**, vol 5 no 1.p214.

Grant, Anna, & Carcach, Carlos, (2000).Prison Population: Propotion Imprisoned for Property Offences Fall, **Australian Institute of Criminology**, vol.76.No22, p24-83.

Hare, R.d.(1998). **Emotional processing in psychopaths**. In D.J.Cooke, R.D.Hare, & A.forth (Eds), psychopathy: Theory, research, and implications for society. The Netherlands: Kluwer Academic publishers.

hare, s. d., & hare, r.d. (1997) . **spychopathy :assessment and association with criminal conduct** .in d.m. stoff ,j. p. maser &j. breiling (eds),handbook of antisocial behavior .now yerk :wiley .

Hocker R.Tanya. (2005).**Relatioship of the Jesness Inventory to the Psychopathy Checklist – Youth Version in a Sample of Incarcerated youth.** Wichita State University. Proquest Information and Learning Company 300 North Zeeb Road, USA.

Jacoubs Beye, Janira. (2008). **Factor structure of the Psychopathy Checklist Revised in Female Insanity Acquittee**. Azusa pacific University, California ProQuest LLC 789 East Eisenhower Parkway.USA.

John,Tierney,(1996)**, Criminology,theory and context**, prictice hall,London.

Jone R, Sorensen & Thomas J, Redy. (2005).An Actuarial Model For Assessment of Prison Violence Risk Among Maximum Security Inmates. **Assessment,** vol.12 no.1 p40-49.

Karen, Lahm. (2009). Inmate Assaults on Prison Staff: A multilevel Examination of An Overlooked from of Violence, Wright State University, Dayton, Ohio, Available on: www.tpj.sagepub.com.

Lang S, af Klinteberg B, and Alm P-O (2002). **Adult Psychopathy and Violent Behavior in Males with Early Neglect and Abuse**. Acta Psychiatrica Scandinavica. UK.

Mawby, Robe. (1982). **Crie and delinquency**, 28 (1):24-31.

McDermott A.Paul, Alterman I Arthur. And Cacciola Sjohn., Rutherford J Megan. Newman P Joseph. Mulholland M Ellen. (2000) Generality of Psychopathy Checklist Revised Factors Over Prisoners and Substance –Dependent Patients. **Journal of Psychological Association**, Inc.Vol.68, No.1. P21.

Mulder, R. T, Wells, J.E.,Joyce,P.R., & Bushnell, J.A.(1994). Antisocial Women. **Journal of Personality Disorders**, VOL 8, No 1,p279-287.

O`Donnell,(2004), prison rape in context ,**British Journal of criminology**. Vol 44(No2) pp241-255.
Pardue Angela. Dawn (2011).**Psychopathy and Corporate Crime**. Thesis for the Degree of Master of Science, Department of Government and Justice Studies, Appalachian State University.
Pepper, Michael, (2003), **A Study of Violence Against Prison Staff in HM Prision, Machaberry**.Available on www.mapdsecurty.com.
Porter, S., Birt, A.R., & Boer, D.P.(2001).Investigation of the criminal and conditional release histories of Canadian federal offenders as a function of Psychopathy and ago. **Law and Human Behavior**,Vol 25, No9, p647-661.
Quinsy,v.l.,rice,m.e.,&harris,g.t.(1995) The criminal prediction of sexual recidivism .**journal of interpersonal violence** ,Vol10,No3, pp85- 105
Robins, L.N.(1966). **Deviant children grow up. Baltimore**, MD: Wiliams & Wilkins.
Salekin, R.T.,Rogers, R., Ustad, k.L., & Sewell, K.W.(1998).Psychopathy and recidivism among female inmates. **Law and Human Behavior**,Vol 22,No6,p 109-128.
Seagrave, D., & Grisso, T. (2002). Adolescent development and measurement of juvenile psy-chopathy.**Law and Human Behavior**,Vol 26,No5,p219-239.
Serin, R.C.,& Amos, N.L.(1995).The role of psychopathy in the assessment of dangerousness.**International Journal of Law & psychiatry**, Vol, 18,No3, p231-238.
Skeem L.Jennifer, Monahan John and Mulvey P.Edward (2002).Psychopathy, Treatment Involvement, and Subsequent Violence among Civil Psychiatric Patients. **Law and Human Behavior**, Vol.26, No.6.p201.
Struckman-Johnson, Cindy, C.J; Struckman-Johnson, & David, D.L, (2006), **A Comparison Of SEXUAL Corecion Experiences Reported By Man And Women in Prisons**.
Taylor Pj & Cunn J. (2007). **Violence and Psychosis. L.Risk of Violence Among Psychotic Men**. Available on: /www.ncbi,nim,nih.gov.
Vaughn g, Michael, (2008), psychopathic personality traits and delinquent careers: **an empirical examination international journal of law and psychiatry** vol 31,No50, p 407-416.lowa state university , east hall, elsevier lnc .
Woodworth, M. & Porter, S. (2002). In cold blood: Characteristics of criminal homicides as a function of psychopathy .**Journal of Abnormal Psychology**, Vol111,No8,p 436-445.

المعلومات الشخصية:

الاسم حامد عيد الجهني

الكلية: العلوم الاجتماعية

الدرجة العلمية: دكتوراه

السنة 2013

هاتف: 00966502557256